جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي

الأطر الاستراتيجية لمحاربة الفقر في اليمن وموريتانيا خلال الفترة من (2004 - 2015)

جميل عبدالخالق العريقي
قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، اليمن

الملخص:

تعتمد الأطر الاستراتيجية لمكافحة الفقر في اليمن وموريتانيا على عدة محاور رئيسية تهدف إلى تسريع النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي، والعمل على ترسيخ النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء، وذلك من خلال تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية وصولاً لزيادة القدرات الشاملة للدولة، وعليه فإن الرؤية الاستراتيجية التي عنيت ومازالت تُعنى بها الدول على المستوى الوطني من خلال تلك الاستراتيجية الوطنية المُستهدفة للتنمية الاقتصادية في ظل الحماية الاجتماعية من خلال التركيز على القطاع الصحي، والتعليمي، والمائي، وتحديث للبنى التحتية، مع إعطاء عناية للأنشطة التي تخدم المناطق الأكثر تأثرًا بظاهرة الفقر بالريف وضواحي التجمعات الحضرية الكبرى، ولقد واجهت عملية التنمية الاقتصادية في اليمن وموريتانيا العديد من التحديات، والتي تمثلت في ضعف البنية التحتية الموجودة وتخلف في البنيان الإنتاجي، وعليه وقعت دول الدراسة على المستوى الوطني مع بعض الشركاء الاقتصاديين على المستوى الداخلي والخارجي برامج لمكافحة الفقر الذي مثل الإطار العام للسياسة الاقتصادية، الأمر الذي ترتب علية تطبيق بعض السياسات والأطر الاستراتيجية الوطنية وذلك للتخفيف من حدة الفقر تحت مظلة الحماية الاجتماعية، وقد اتخذت الدراسة الفترة من (2004-2015) كأداة لإلقاء الضوء على برامج الإصلاح الاقتصادي لكل من اليمن وموريتانيا كحالة دراسية.

مقدمة:

تُعد اليمن من الدول الأشد فقرًا، فمنذ نشأة الجمهورية اليمنية في العام1990م عانت من وضع اقتصادي ضعيف ازداد سوءًا نتيجة لاعتماد الموازنة العامة للدولة على كميات النفط المستخرج بحيث وصلت إلى قرابة (80%) من مواردها، وفي العام 2005 أدى تناقص كميات النفط المستخرج من 420 ألف برميل يوميًا إلى أقل من 280 ألف برميل يوميًا مما شكل خطرًا على الموازنة العامة، كما أن وجود الأزمة اليمنية نتيجة لزيادة الصراعات الداخلية والإقليمية بالمنطقة العربية أدى إلى أضرار لحقت بالبنية الأساسية المادية وتدهور البيئة الأمنية باليمن، مما أدى إلى شلل في الاقتصاد، وقد أشارت أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انكمش بنسبة (35%) بنهاية العام 2014م، وفي السياق فإنه عندما أقرت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في سبتمبر 2000م، وضعت اليمن ضمن ثمان دول هي الأشد احتياجًا للدعم لتحقيق الأهداف الإنمائية، وقد وافقت اليمن على وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف حتى العام 2015م.

كما تعدّ موريتانيا من الدول الفقيرة الغنية بمواردها، حيث يعتمد اقتصادها على استخراج المناجم، والصيد، والتجارة، والزراعة، وتُعد موريتانيا من الدول التي

حاولت جاهدة التقليل من حد الفقر كإطار للنهوض بالتنمية الاقتصادية، فكانت البداية مع برنامج "التقويم الاقتصادي والمالي (1985- 1988)، وصولاً إلى تبني الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر بموجب القانون التوجيهي رقم (2001/050)، لتنفيذه على ثلاث مراحل تتضمن المرحلة الأولى الفترة من (2001- 2004)، وتتضمن المرحلة الثانية الفترة من (2006- 2010)، أما المرحلة الثالثة فتتضمن الفترة من (2011- 2015)، وبالرغم من تميز موريتانيا بوفرة الموارد الطبيعية المتضمنة سعة الأراضي الزراعية، ووفرة الثروة الحيوانية، والموارد البحرية، من كل ذلك كان يضمن لها اكتفاء ذاتيًا من الغذاء، وما تمتلكه كذلك من بنية جيولوجية غنية بالمعادن، وكذلك النفط والطاقة فقد قدرت الاحتياطيات البترولية للحوض الساحلي لموريتانيا بحوالي 510 مليون برميل منها 120 برميل مؤكدة في حقل شنقيط، وحوض تاودي بمساحة 500.000كم^2، وقد شكلت محاربة الفقر خلال تلك الفترة ومراحلها أولوية في اليمن وموريتانيا وشركائها على المستوى الفني والمالي، وعليه فقد جاءت الدراسة لتبيان مدى انعكاسات استراتيجية البرنامج الوطني على الظروف المعيشية للسكان في اليمن وموريتانيا كآلية لمتابعة تطور الفقر ومدى تأثير تلك البرامج على تنمية الاقتصاد خلال فترة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ماهية الآثار الإيجابية والسلبية التي انبثقت من تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في كل من اليمن وموريتانيا خلال فترة الدراسة (2004- 2015) كحالة دراسية، ومعرفة أثرها في التنمية الاقتصادية ومظلة الحماية الاجتماعية كأداة من أدوات محاربة الفقر، وصولاً لماهية التطورات الحاصلة في بعض القطاعات التنموية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى تحسين دخل الفرد استهدافًا لحالة الرفاه الاجتماعي وخفض نسب التضخم في الميزان العام للدولة، **وتنبثق من إشكالية الدراسة عدة تساؤلات تأتي أهمها فيما يلي:**

- ماهية السياسات المُطبقة في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في اليمن وموريتانيا.
- ماهية الآثار الناتجة عن تلك السياسات على الفقراء والجهود المبذولة للتخفيف من حدتها.
- ما هي وضعية التنمية الاجتماعية في اليمن وموريتانيا خلال فترة الدراسة.
- ماهية التطورات الحاصلة خلال فترة الدراسة (2004- 2015) على مؤسسات الصحة والتعليم وغيرها من القطاعات التنموية.
- ماهية الأثر المترتب على مراحل الأطر الاستراتيجية لمكافحة الفقر على زيادة أو نقصان الناتج المحلي الإجمالي وتحسين نصيب دخل الفرد في كل من اليمن وموريتانيا.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها تتعرض للبرنامج الاستراتيجي الوطني في كل من اليمن وموريتانيا المُتخذ عدة مراحل إصلاحية مُستهدفًا مكافحة الفقر تحت مظلة الحماية الاجتماعية للنهوض بالتنمية الاقتصادية، وفي هذا الصدد تتعرض الدراسة لبعض السياسات المُتخذة في مراحل الإصلاح الوطني ومدى أثرها بالسلب والإيجاب على القطاعات التنموية في إطار الحماية الوطنية وماهية التطورات الحاصلة عبر مراحلها التنموية خلال فترة الدراسة (2004- 2015)، ومدى تأثيرها على الفقراء، وفي تلك الدراسة تم تناول الموضوع كمساهمة في عرض المستجدات حول نجاح أو فشل البرامج التنموية بالمنطقة العربية نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها بعض البلدان العربية وبخاصة بعد أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي بداية من العام 2011، ومن ثم وضع بعض التوصيات، والتي يمكن من خلالها أن تتم الاستفادة لما هو آت من

طرح برامج تنموية لمكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفرد في المجتمع اليمني والموريتاني على وجه الخصوص والمنطقة العربية على وجه العموم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى نجاح هذه السياسات في التخفيف من حدة الفقر وارساء حماية اجتماعية جادة تؤدي إلى الحد من التكاليف المترتبة على هذه السياسات، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسات الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في اليمن وموريتانيا خلال فترة الدراسة (2004- 2015)، ومن ثم دراستها وتقويمها كما تهدف الدراسة كذلك إلى معرفة ماهية المعوقات التي تتعرض لها تلك السياسات وسُبل مواجهتها للوصول إلى التنمية الاقتصادية المرجوة من تلك البرامج.

فرضية الدراسة: تأتي فرضية الدراسة مرتكزة على فرضيتين رئيسيتين متضمنة الآتي:

- الفرضية الأولى: تتمثل تلك الفرضية في التغيرات الداخلية لأفراد المجتمع، والمُتمثلة في تضاعف عدد السكان، وزيادة البطالة، والبُعد عن التعليم، والذي بدوره يُساهم في ضعف الحماية الاجتماعية من قبل الدولة، ويعمل على تدني مستوى المعيشة مهما بذلت الدولة من الجهود وأحيطت بمراحل وبرامج تنموية ذات حماية اجتماعية لم تَرَ فيها الحكومات الرشيدة سبل الرشاد في التمثيل للأمر للواقع كلاً بحسب طبيعة مجتمعه وأفراده.

- الفرضية الثانية: تتضمن تلك الفرضية في أن العوامل الخارجية تتحكم في مدى نجاح الخطط والبرامج التنموية، ومثال ذلك، الأزمة المالية العالمية للعام 2008، وكذا الأزمة الاقتصادية الناتجة عن أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي في العام 2011، ورائها الأزمة اليمنية، والتي بدورها تساهم في التقليل من حركة التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث يأتي المنهج الوصفي لوصف المراحل المختلفة للتطور الاستراتيجي لمكافحة الفقر في اليمن وموريتانيا خلال فترة الدراسة (2004- 2015)، وأثارها السلبية والإيجابية على مظلة الحماية الاجتماعية والنهوض بالتنمية الاقتصادية على كافة قطاعات الدولة. أما المنهج التحليلي فيأتي لتحليل البيانات والمعلومات فيما يخص الإحصائيات والمؤشرات لخط الفقر في اليمن وموريتانيا وصولاً إلى تحليل البيانات الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأداة للمقارنة بين الريف والحضر وغير ذلك، وتحليلها بأسلوب علمي رصين.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

لقد اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المتاحة للفترة (2004- 2015)، وتم اختيار عام 2004 كبداية للدراسة، ومن ثم الوقوف عند أهم التطورات الحاصلة خلال تلك الفترة، ويأتي البلدان موضع الدراسة الممثلان في "اليمن وموريتانيا" بوصفهما أنموذجًا للدراسة، وكونهما دولتين تُحاربان الفقر من خلال بعض البرامج الإصلاحية المعتمدة أطر استراتيجية على المستوى الوطني تهدف بدورها إلى الحماية الاجتماعية، ومن ثم النهوض بالتنمية الاقتصادية لجميع قطاعات كلٍّ من الدولتين.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

المبحث الثاني: واقع حد خط الفقر في اليمن وموريتانيا.

المطلب الأول: معدلات حد خط الفقر في اليمن.

المطلب الثاني: حد خط الفقر في موريتانيا.

المبحث الثالث: استراتيجية مكافحة الفقر في اليمن وموريتانيا.

المطلب الأول: الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في اليمن.

المطلب الثاني: الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا.

المبحث الأول:

الإطار النظري للدراسة:

تمهيد:

تُعد ظاهرة الفقر من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي شغلت تفكير الكثير من الاقتصاديين ورجال السياسة، وبعض المؤسسات المحلية والدولية، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، فقد أصبحت إحدى أهم المواضيع التي تطرح على جدول أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة، وذلك للفت أنظار العالم لاسيما دول العالم الثالث إلى خطورة هذه الظاهرة، وضرورة الحد من آثارها، ومحاولة القضاء عليها، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية، واجتماعية تتناسب مع قدرات وإمكانيات هذه الدول، وعلى الرغم من الاهتمام العالمي بمشكلة الفقر. إلا أنه ما زال ينتشر بشكل واسع في معظم دول العالم وما زالت هناك خلافات تدور حول مفهوم الفقر، وأساليب قياسه، ووسائل القضاء عليه والأسباب التي تؤدي إليه، ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على المفاهيم المختلفة للفقر وأساليب قياسه، والصعوبات التي تعترض عملية قياس الفقر، والأسباب التي تؤدي إليه، وكذلك علاقة الفقر بكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أولاً: مفهوم الفقر:

اختلف علماء الاقتصاد حول مفهوم الفقر، وذلك لارتباطه بجوانب كثيرة قد ينعكس الفقر من خلالها، مثل تدني المستوى الصحي والتعليمي، والجهل، وضيق السكن، والمرض، والإعاقة الجسدية والعقلية، كما أن الفقر يبقى مسألة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان والثقافات، فالفقر الشديد الذي يؤدي إلى الموت أحيانًا ليس كالفقر الناتج عن سوء توزيع الدخل مثلا، لذلك تختلف مفاهيم وأنواع الفقر، فأغلب الدراسات التطبيقية للفقر قد اعتمدت على مفهوم الحاجات الأساسية في دراستها لموضوع الفقر.

والفقر (لغةً) ضد الغنى، ويقول ابن الأعرابي "الفقير الذي لا شيء له"[1]، وقد ورد في الأدبيات الاقتصادية أن الفقر هو عبارة عن العلاقة بين الحد الأدنى من الحاجات الضرورية للأفراد ومدى قدرتهم على إشباع هذه الحاجات ولكن دون تحديد ماهية هذه الحاجات ولا مسألة الصعوبات التي تكتنف عملية تحديد الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، والتي قد تختلف من أسرة لأخرى[2].

كما أنّ الاقتصاديين قد عدّو الحرمان المادي هو أحد أوجه الفقر، والذي يعرف على أنه انخفاض الاستهلاك وتدني المستوى الصحي والتعليمي ووضع المسكن وعدم تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات[3].

كما يُعرف الفقر بأنه: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"[4].

ثانيًا: الأساليب المتبعة في قياس الفقر:

تعدّ عملية قياس الفقر وبشكل دوري ضرورة ملحة من أجل معرفة حجم الفقر وشدته وتحديد أسبابه، وكذلك من أجل مراقبة تطورات الفقر ومعرفة خصائص الفقراء، ومناطق تركيزهم ولتقييم السياسات الموجهة للتخفيف من حدة الفقر أو القضاء عليه، ويتبين من مفهوم الفقر تركيزه على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية ومستوى المعيشة، وبالتالي الدخل اللازم لشراء هذه الحاجات، لذلك فمن الطبيعي أن تتجه الدراسات التطبيقية لتحديد نسبة الدخل التي يتم إنفاقها على هذه الحاجات، وقد تم تحديد عتبة دخل أطلق عليها خط

الفقر، وقد أصبح من الممكن التميز بين منهجين لقياس الفقر، الأول: ويعنى بقضايا الرفاهية ومستوى المعيشة، ويستخدم مؤشرات الدخل وقيمة الإنفاق على السلع الاستهلاكية، أما الثاني: فيُعنى بالقضايا الاجتماعية، ويستخدم مؤشرات التعليم والصحة والتغذية، فسوء التغذية وتردي الأحوال الصحية وانخفاض مستوى التعليم والأمية كلها صفات ملازمة للفقراء[5].

ثالثًا: الأسباب التي تساعد على تفشي ظاهرة الفقر:

تتمثل الأسباب والعوامل التي تساعد على تفشي ظاهرة الفقر في زيادة حجم الأسرة، والزيادة في الأسعار، وبرامج التصحيح الهيكلي، والعوامل الخارجية للدولة، وسوء توزيع الثروة[6].

أ- حجم الأسرة:

حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر بكل مفرداته.

ب- التضخم في ارتفاع الأسعار:

يؤدي التضخم في الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.

ج- برامج التصحيح الهيكلي:

تعدّ برامج التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته لاسيما على العالم النامي فقد كانت الكثير من الدول النامية قد عرفت تدهورًا شديدًا في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية، وبطء التحسينات في مجال الصحة أو في تراجعها، انخفاض مستوى التعليم.

د- العوامل الخارجية للدولة:

تتضمن العوامل الخارجية الحروب، والتي تُساهم في عدم الاستقرار وما ينتج عنها من ضياع فرص العمل وضياع الممتلكات، وبالتالي السير باتجاه الفقر وتبعاته.

هـ- سوء توزيع الدخل والثروات:

إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض وإفقار البعض الآخر من أفراد المجتمع، **كما أن هناك أسباب وعوامل أخرى تُساعد على تفشي ظاهرة الفقر، من أهمها:**

- تدني المستوى التعليمي: إن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية تؤثر وتشارك في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي، ولابد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، كما أن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية، بل إن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي[7].

- انتشار البطالة: تتمثل أعلى نسبة لمعدلات البطالة في الشرائح الشابة من المجتمع، ولاشك في أن تفاقم هذه الظاهرة في المجتمعات تُفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية، فهي قد تؤدي تدريجيًا إلى سلسلة من الحالات المختلفة، أي من البطالة إلى الإقصاء ومن ثم إلى التهميش، ومن ثم إلى الجنوح، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع، وهكذا يصاحب البطالة نوع من الضعف وعدم استقرارية أشكال الاندماج، فهي تعمل على تفكيك

النسيج الاجتماعي، وإضعاف العلاقة بين الأفراد والمجتمع، حيث تجد فئة من المجتمع نفسها ملقاة على هامش المجتمع ولا تتمتع بنفس الامتيازات التي تكتسبها فئات أخرى، فانقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة مستقرة في عمل ثابت وأخرى محرومة من هذا النوع من العمل يؤدي إلى تلاشي التماسك الاجتماعي والشعور بالنقص، فالعمل لا يمثل مصدرًا للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور ومكانة في المجتمع[8].

- الفساد والبيروقراطية: يأتي الفساد والبيروقراطية نتيجة للبطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، فالتعفن الإداري المثقل بموروثات البيروقراطية يُساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، وهناك أربعه جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه لتكلفة رأس المال، والتي تتمثل في الفساد الذي يؤخر الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية على المستوى الكلي للاقتصاد، وكذلك يعمل على تقليص النمو الذي ينبثق من وراء الإنفاق على الاستثمارات في البنية التحتية، كما أن الفساد يعمل على تقليل نوعية ومستوى البنية التحتية، ويقلص القدرة على الاستفادة منها لاسيما للفقراء، وعليه فالفساد والبيروقراطية يؤذيان الفقراء بشكل غير مباشر لأنهما يعرقلان النمو الاقتصادي، ويكرسان عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقا أمام تخفيف حدة الفقر، وقد أظهرت الدراسات الأمبريقية أن الفقراء يدفعون نصيبًا من دخولهم على الرشاوى أكثر من الأغنياء، ويعتمدون على الخدمات العامة أكثر من الأغنياء، وتتشابه ظروف الفساد وعلاقة الفساد بالفقر في مختلف الدول العربية، ينشأ الفساد من خلال بيروقراطيات تتنامى بالتوازي مع طبيعة أنظمة الحكم منها البيروقراطية الملكية، وبيروقراطية الحزب، وبيروقراطية الدولة، وبيروقراطية العائلة والعشيرة، ويؤدي الاستئثار بالحكم إلى حالة قصوى من الفقر الاجتماعي، يكون نتيجتها عدم استفادة الفقراء من الدعم الحكومي ومن الخدمات، وإجهاض سياسة استهداف الفقراء بالدعم[9].

وقد يعزي ظهور الفقر واستمراره في أي دولة إلى العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، ومن أهم تلك العوامل[10]: (سوء إدارة الموارد الاقتصادية، وسوء توزيع الدخل والثروات والضغط السكاني، والكوارث الطبيعية، وتهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف، والنزاعات الداخلية والخارجية للدولة)[11].

رابعًا: الفقر والنمو الاقتصادي:

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي في فترة زمنية محددة وغالبا ما تكون السَنة، وهو يساوي الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان، وهذا يعني من الناحية النظرية أن أي زيادة في الدخل الكلي سوف تنعكس على متوسط جميع الدخول في المجتمع، وبالإضافة إلى هذه الزيادة فانه يترتب عليها كذلك ارتفاع في المستوى المعيشي للأفراد ويشترط في هذه الزيادة أن تكون أعلى من معدل الزيادة في عدد السكان ومعدل التضخم، يلاحظ أن النمو في الدخل الكلي يركز على كمية الزيادة وليس على كيفية توزيعها على جميع أفراد المجتمع فالزيادة في الدخل الكلي لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في متوسط الدخل لجميع أفراد المجتمع، فقد يحصل على هذه الزيادة فئة قليلة من أفراد المجتمع ويحرم منها الأكثرية من الفقراء وعلى العكس من ذلك فقد ينخفض الدخل الفردي للفئات الفقيرة بالرغم من ازدياد متوسط الدخل الفرد[12].

كما أن لتفشي ظاهرة الفقر بشكل كبير في المجتمع دورًا في تراجع النمو الاقتصادي من خلال انخفاض القدرة الشرائية للفقراء، ويعنى ذلك انخفاض الإنفاق والاستهلاك وتراجع الطلب الاستهلاكي وهذا يؤثر سلبا على إنتاج السلع الاستهلاكية، ويؤدي إلى تراجع الإنتاج وتراجع نسبة النمو الاقتصادي، فمسألة التفاوت في توزيع الدخل والتي تنتج عن عوامل كثيرة، مثل اختلاف القدرات، والمهارات وامتلاك مصادر الثروة، وضعف التعليم، والتدريب، والتميز ضد فئات معينة في المجتمع، تجعل آلية السوق غير قادرة على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع. لذلك فان تدخل الدولة قد أصبح ضرورة لابد منها من أجل إعادة توزيع الدخل، وتقليل التفاوت بين الفقراء والأغنياء، مع المحافظة على آلية العرض والطلب في تحديد الأسعار، وعدم التدخل المباشر من قبل الحكومة في آلية السوق، كتحديد أرضية سعرية، أو سقف سعري[13].

وقد يكون هذا التدخل عبر العديد من الأدوات والوسائل الكفيلة بتحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل، وذلك من خلال إتباع نظام ضرائب تصاعدي على الدخل، ونظام التأمينات ضد البطالة، وتقديم بعض الخدمات المجانية، أو بأسعار رمزية كالتعليم، والصحة، والإسكان، ورعاية المرضى، والمسنين والمعوقين، وعمل أنظمة للتقاعد والضمان الاجتماعي[14].

المبحث الثاني:
واقع حد خط الفقر في اليمن وموريتانيا

تمهيد:

لقد ازدادت معدلات الفقر بدرجة كبيرة بعد نشوب الصراع، ويشير التحليل الأولي لبيانات مسح ميزانية الأسرة في العام 2014م، إلى أن الاضطرابات الاقتصادية والسياسية في اليمن أدت إلى زيادة نسبة الفقر، بحيث كان مستوى الفقر يشهد بالفعل توجهًا متصاعدًا بين عامي (2005 - 2014)، لكن الوضع تدهور في العام 2015، كما وتظهر عمليات المحاكاة الأولية لآثار الصراع الدائر أن معدل تفشي الفقر ربما يكون قد تضاعف على المستوى الوطني ككل (34.1% - 62%) في العام 2015[15]، كما أن للصراع السياسي أثره السلبي على الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من اليمنيين بالمناطق الريفية، بحيث يعيش قرابة (70%) من اليمنيين في مناطق ريفية، ويعتمد أكثر من (50%) من القوى العاملة على الزراعة لكسب أرزاقهم، ويُقدَر مجموع ما يتصل بالصراع من خسائر وأضرار على الزراعة، ومصائد الأسماك، والماشية، بما يصل إلى نحو ثلاثة مليار دولار[16]، وذلك بسبب نقص الكهرباء، والمياه، وضعف الإنتاج، والقدرة على الوصول للأسواق، وانهيار السلاسل اللوجستية، وتُقدَر الخسارة في فرص العمل بما يصل إلى (50%) بتلك القطاعات، وانخفض التوظيف بالقطاع الخاص بشكل عام بنحو (12%) في العام 2015 [17]، ومما يزيد من قسوة الأوضاع المعيشية باليمن التأثير المزدوج لتوقف برنامج التحويلات النقدية في العام نفسه، والانخفاض الكبير في برامج مساندة سبل كسب الرزق الممولة من الخارج من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة.

وفيما يخص حد الفقر بموريتانيا فقد مثل حد خط الفقر نسبة (42%) من سكان موريتانيا في العام 2008 يعيشون تحت خط الفقر المقدرة بمبلغ 126.600 أوقية، وهذا ما يمثل تراجعًا قدره 4.7 نقطة مقارنة بالعام 2004 أي حوالي 1.2 نقطة سنويًا، كما أن هناك تفاوتًا الحضر والريف تمثل نسبة (59.4%) من سكان الريف مقابل (20.8%) من الحضر، كما يعيش ما يزيد عن ربع السكان في موريتانيا بنسبة (25.9%) تحت خط الفقر المدقع الذي حدد في العام 2008 بمبلغ 96.400 أوقية، وهذا ما يمثل تراجع ثلاث نقاط منذ العام 2004، حيث كانت النسبة (20.8%.)، وهو ما يمثل

تراجع أقل من تراجع الفقر بصفة عامة، وعليه فإن القطاع الريفي يمثل (40.8%) مقابل (7.7%) في الحضر، بما يؤكد أن مساهمة الريف في الفقر تزيد بنسبة (86%) عنه في الحضر، وفيما يتعلق بالتطور، فإن أفقر السكان ازدادوا فقرًا على المستوى الوطني بين عامي (2004، 2008)، بحيث تراجعت حصة نفقات العشر الأفقر من (2.7%) في العام 2004 مقارنة بالعام 2008 لتصل إلى نسبة (2.5%) في النفقات العامة، ولاشك في أن تزايد عدد السكان بحسب إحصائيات المكتب الوطني من العام 2011 ليصل إلى 3.683.221 مليون نسمة مقارنة بالعام 2014 ليصل إلى 3.969.625 مليون نسمة، وبالتزامن مع الأزمة الاقتصادية الحاصلة عقب أحداث العام 2011، وما أحدثته من اضطرابات اقتصادية على مستوى القطر العربي، مما يشكل عقبة أمام النهوض بالتنمية الاقتصادية، وعمل حماية اجتماعية وطنية جادة، وعليه سوف يتم تقسيم المبحث الثاني إلى مطلبين أساسيين يتضمن المطلب الأول حد الفقر في اليمن، فيما يتضمن المطلب الثاني حد الفقر في موريتانيا، وعلى النحو التالي:

المطلب الأول: معدلات حد خط الفقر في اليمن:

أولاً: معدلات خط الفقر على مستوى الفرد:

على الرغم من أن جميع توقعات الفقر تشير إلى حدوث ارتفاع كبير في عام 2016، فمن الملاحظ أن معدل الفقر الفعلي في العام 2014 كان مرتفعا بالفعل، هذا ما سوف يتم إيضاحه على النحو التالي[18]:

أ- مؤشرات حد خط الفقر (2006/2005):

تُشير تقديرات الفقر للعام (2006/2005) أظهرت الفقر الوطني بنسبة (35.4%) مقارنة بمعدل الفقر بالمناطق الريفية لتمثل نسبة (42%)، وهو معدل أعلى بكثير من معدل الفقر في المناطق الحضرية والذي بلغ نسبته (17.5%)، وقدرت فجوة الفقر وتراكم فجوة الفقر بنسبة (9.5% - 3.6%) على التوالي، كما أظهرت المناطق الريفية فجوة أعلى في الفقر وتراكم فجوة الفقر مقارنة بالمناطق الحضرية.

جدول (1)
معدل الفقر في اليمن للعام (2006/2005)

معدل الفقر/الفجوة التربيعية	الريف	الحضر	الوطني
معدل الفقر(P0)	42.1	17.5	35.4
فجوة الفقر (100)	11.7	3.8	9.5
فجوة الفقر التربيعية (100)	4.5	1.3	3.6

المصدر: البنك الدولي استنادًا إلى نظام فحص الأجور للعامين (2006-2005)، 2014.

ب- مؤشرات حد خط الفقر (2014):

تُشير تقديرات الفقر للعام 2014 أظهرت الفقر الوطني بنسبة (48.6%) مقارنة بمعدل الفقر بالمناطق الريفية لتمثل نسبة (59%)، وهو معدل أعلى بكثير من معدل الفقر في المناطق الحضرية والتي بلغت نسبته (42%)، وقدرت فجوة الفقر وتراكم فجوة الفقر بنسبة (15.5%، 6.7%) على التوالي، كما أظهرت المناطق الريفية فجوة أعلى في الفقر وتراكم فجوة الفقر مقارنة بالمناطق الحضرية.

جدول (2)
معدل الفقر في اليمن في العام 2014

معدل الفقر/الفجوة التربيعية	الريف	الحضر	الوطني
معدل الفقر(P0)	59.2	23.9	48.6
فجوة الفقر (100)	19.3	6.6	15.5
فجوة الفقر التربيعية (100)	8.5	2.6	6.7

المصدر: البنك الدولي استنادًا إلى نظام فحص الأجور للعامين (2006-2005) للعام 2014.

ج- مقارنة مؤشرات حد خط الفقر (2006/2005-2014):

تُشير تقديرات الفقر للفترة (6/2005، 2014)، ويقدر معدل الفقر الوطني في عام 2014 بنسبة (48.6%)، ويقدر معدل الفقر في المناطق الريفية بنسبة (59%)، وهو معدل أعلى بكثير من معدل الفقر في المناطق الحضرية البالغ نسبته (24%) في المناطق الحضرية، وبالنظر إلى أفضل تقريب، بلغ معدل الفقر الوطني في العام (2006/2005) نسبة (35.4%)، وبلغت المعدلات الحضرية والريفية (17.5%، 42%)، وبالإضافة إلى إجمالي عدد الموظفين، زاد شدة الفقر مع مرور الوقت، وزاد عمق الفقر، الذي يقاس تقليديًا بمؤشر فجوة الفقر، من (9.5% - 15.5%)، وارتفعت حدة الفقر، التي قيست فجوة الفقر من (3.6% -

6.7%) بين عامي (2006/2005، 2014)، مما يشير إلى زيادة حدة الفقر على مستوى الفرد في اليمن خلال تلك الفترة[19]، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)
مقارنة معدل الفقر في اليمن للفترة من (2006/2005-2014)

معدل الفقر/الفجوة التربيعية	(2006/2005)			(2014)		
	الريف	الحضر	الوطني	الريف	الحضر	الوطني
معدل الفقر(P0)	59.2	23.9	48.6	59.2	23.9	48.6
فجوة الفقر (100)	19.3	6.6	15.5	19.3	6.6	15.5
فجوة الفقر التربيعية (100)	8.5	2.6	6.7	8.5	2.6	6.7

المصدر: البنك الدولي استنادًا إلى نظام فحص الأجور للعامين (2005- 2006) للعام 2014.

ويتبين من الجدول السابق أن عدد الفقراء زاد من 7.0 مليون إلى 12.6 مليون، بزيادة إجمالية قدرها 5.5 مليون بين جولتي المسح، وتترجم تقديرات الفقر الإقليمية عدد الفقراء في المناطق الحضرية إلى زيادة قدرها من 960.000 إلى 1.9 مليون نسمة، وزيادة أكثر من 6.1 مليون إلى10.7 مليون في المناطق الريفية.

ثانيًا: معدلات حد خط الفقر على مستوى المحافظات.

أظهرت مؤشرات البنك الدولي بأن هناك تباينًا كبيرًا في معدلات الفقر بين المحافظات، ففي العام 2014، كانت صعدة وعمران أكثر المحافظات فقرًا، حيث بلغت معدلات الفقر فيها نسبة (84.5%، 75.9%) على التوالي، وكانت نسبة الفقر في مدينة صنعاء أدنى نسبة، حيث بلغت (13.4%) من السكان، وفي حين أنّ عدن والتي تعد ثاني أكبر مدينة في اليمن، بلغ معدل الفقر فيها نسبة (22.2%)، حيث يعيش معظم سكان الجمهورية اليمنية في الجزء الغربي من البلاد، وبالتالي فإن مستوى الفقر المرتفع في هذه المحافظات يُساهم بشكل كبير في تقديرات الفقر على المستوى الوطني، في حين أن محافظات (الحديدة، و إب، وتعز، وحجة) تضم أكبر عدد من السكان الفقراء في اليمن[20]، ويوضح الجدول رقم (4) نسب ومعدلات الفقر في المحافظات.

جدول (4)
معدلات الفقر على مستوى المحافظات وعدد الأفراد دون خط الفقر في العام 2014

المحافظات	عدد الفقراء	معدل الفقر من السكان
إب	1.503.818	56.6
أبين	259.572	48.6
مدينة صنعاء	376.818	13.4
البيداء	279.228	39.2
تعز	1.236.077	41.4
الجوف	305.807	55.4
حجة	1.251.550	63.9
الحديدة	1.685.621	58.1
حضرموت	828.631	60.6
ذمار	547.049	31.1
شبوة	248.665	42.1
السعادة	824.799	84.5
صنعاء	460.756	42.1
عدن	185.636	22.2
لهيج	634.004	69.1
مأرب	79.154	25.9
المحويت	390.135	60.7
المحاره	67.832	57.8
عمران	768438	75.9
الضالع	391.412	59.8
رماح	257.867	49.5
سقطرى	22.017	50.1

المصدر: البنك الدولي استنادًا إلى نظام فحص الأمتعة لعام 2014.

ثالثًا: معدلات خط الفقر بالنسبة لحجم الأسرة:

أظهرت مؤشرات البنك الدولي أن أعلى حد للفقر يكون أعلى بين الأسر الأكبر حجمًا، وأن تجميع الأسر في أربع فئات غير متكافئة مع أقل من أربعة أفراد، وأربعة إلى ستة أفراد، وسبعة إلى تسعة أفراد، وأكثر من 10 أفراد، وقد تبين أن هناك علاقة إيجابية واضحة بين حجم الأسرة وحالات الفقر، فلقد بلغت نسبة الفقر المعيشية بالنسبة للأسر التي يقل عدد أفرادها عن أربعة أفراد إلى (23.7%) بينما ارتفعت هذه النسبة للأسر التي يزيد عدد أفرادها عن عشرة أفراد أو أكثر لتصل إلى نسبة (55.4%)[21].

رابعًا: معدلات خط الفقر بحسب مستوى تعليم رب الأسرة ومهنته:

أظهرت مؤشرات البنك الدولي أن الأسر التي يرأسها رؤساء يتعلمون تعليما أفضل هي أقل عرضة للفقر، وكانت هناك علاقة رتيبة بين مستويات التعليم للأسر المعيشية ومعدلات الفقر. أما الأسر التي ليس لديها تعليم، فقد بلغت نسبة الفقر فيها (57.2) في العام 2014، وبالمقارنة، كان معدل الفقر لدى الأسر ذات الرتب العالية في التعليم العالي (23.8%)، وأثبتت هذه النتائج على نطاق واسع وجود علاقة إيجابية بين مستوى التعليم والأسر المعيشية التي لا تعيش في فقر.

كما أظهرت مؤشرات البنك الدولي أن الأسر التي يرأسها أفراد عاملون في الزراعة يكون الأجر فيها مرتفعًا، ومن تكون أقل احتمالاً للتعرض للفقر، تليها الأسر التي تعمل في القطاع الخاص الزراعي. أما الأسر التي تعمل لحسابها الخاص أو العاملة في القطاعات غير الزراعية فهي أقل احتمالا للفقر. ومن بين الأسر التي يرأسها أفراد يشغلون وظائف بأجر، كان أعلى معدل للفقر من بين العاملين في القطاع الخاص المحلي، وكان أدنى نسبة من بين العاملين في الحكومة والقطاع العام الآخر.

المطلب الثاني: حد خط الفقر في موريتانيا:

أولاً: خط الفقر بالنسبة للفرد:

لقد اعتمد المكتب الوطني لدراسات الإحصاء في موريتانيا مُقاربة قائمة على أساس الفقر المطلق في إعداد تشخيص الفقر في العام 1992 كمعيار لاستخدام حدي الفقر المعتمدين من قبل البنك الدولي بما يُقارب (370، 275) دولارًا سنويًا بأسعار العام 1985 الثابتة للشخص، وعلى أساس سعر صرف الأوقية في العام 2008 بـ 250 أوقية، وفي العام 2014 بـ 300 أوقية مقابل الدولار سنويًا، وعلى أن يفترض في هذين الحدين أنهما يُمثلان الفقر والفقراء، وعلى ذلك يوضح الجدول رقم (5) منحنى خط الفقر وأثره على الفقراء خلال الفترة من (2004- 2014).

جدول (5)
خط الفقر والفقر المدقع بالأوقية بالنسبة للفرد سنويًا في موريتانيا

الأعوام	خط الفقر	الفقر المدقع
2004	94650	70400
2008	129600	96400
2014	169445	126035

Source: Office National de la Statistique; Profil de Pauvreté de la Mauritanie; Nouakchott 2009.Et 2016; pp., 6, 25

ويتبين من الجدول السابق أن خط الفقر في موريتانيا شهد تصاعدًا خلال الأعوام (2004، 2008، 2014) تبعًا لتغير الظروف الاقتصادية ومستوي المعيشة، حيث سجل العام 2004 لخط الفقر 94650 أوقية وخط الفقر المدقع 70400 أوقية للشخص سنويًا، ويُعد بذلك الحد الأدنى مقارنة بالعام 2008 والعام 2014، حيث سجل العام 2008 ما يعادل 129600 أوقية للشخص لخط الفقر مقابل 96400 أوقية للشخص سنويًا في خط الفقر المدقع، أما العام 2014، فقد سجل 169445 أوقية للشخص مقابل خط الفقر المدقع الذي سجل 126035 أوقية للشخص سنويًا.

ثانيًا: مؤشرات الفقر بحسب مكان الإقامة وجنسية رب الأسرة (2004- 2014):

أ- مؤشر الفقر بحسب مكان الإقامة (2004):

أظهرت مؤشرات المسح حسب مكان الإقامة وظروف معيشة السكان في العام 2004 إلى ارتفاع خفيف في معدلات الفقر، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (6)، وعلى النحو التالي.

جدول (6)
مؤشرات الفقر حسب مكان الإقامة لسنة 2004

مكان الإقامة	P0	P1	P2
نواكشط	%29.5	%6.3	%2.4
المدن الأخرى	%33.4	%9.5	%3.9
الحضر	%28.9	%7.6	%3
ريف النهر	%66.3	%22.7	%10.2
الريف الآخر	%57.2	%20.0	%9.4
الريف	%59.4	%20.6	%9.6
المستوى الوطني	%46.11	%15.3	%6.9

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا 2004، نواكشوط 2006، ص13.

ويتبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة تعاني من الفقر بحسب الإقامة هم من سكان الريف، حيث سجلت نسبتهم أعلى نسبة لتصل إلى (59.4%) مقابل (28.9%) من سكان الوسط الحضري، كما وصلت نسبة الفقراء في نواكشوط (25.9%) مقارنة بمن يعيشون في المدن الأخرى حيث بلغت نسبتهم (33.4%)، ويلاحظ أن الطبقة الأكثر فقرًا هي ريف النهر حيث بلغت نسبتها (66.3%)، بينما تبلغ هذه النسبة في الريف الآخر (57.2%) والذي يعيش فيه حوالي (60%) من مجموع السكان فهو يحتضن (75%) من فقراء موريتانيا[22].

ب- مؤشر الفقر بحسب الإقامة وجنسية رب الأسرة (2008- 2014):

لقد انخفضت نسبة الفقر لدى السكان الموريتانيين خلال الأعوام من (2008، 2014)، ولكنها بقيت كظاهرة ريفية، حيث تراجعت نسبة الفقر من (42%) في العام 2008 إلى (31%) في العام 2014، وقد تم حساب هذه النسب بالاعتماد على قيمتها أساس 169445، وهي قيمتها بالأوقية على وفق الأسعار الموحدة للعام 2014، مع مراعاة الفوارق بين مختلف الولايات، حيث تراجع الفقر 11 نقطة على المستوي الوطني، كما انخفض الفقر بشكل عام خلال تلك الفترة بين (2008، 2014) على المستوى الوطني بمعدل سنوي قدره 1.8 نقطة، وكان هذا الانخفاض أكبر في الريف مع معدل سنوي متوسط قدره (2.5%) مقابل (0.7%) في الحضر، بحيث وصلت النسبة المئوية (P0) في العام 2014 للأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر إلى (31%) على المستوى الوطني، وأن نسبة (44%) من سكان الريف يعيشون تحت خط الفقر بنسبة (74%) من الفقراء و(22.9%) من إجمالي السكان مقابل (16.7%) من الأشخاص الذين يعيشون في الحضر، وهو ما يمثل (26%) من الفقراء و(8.1%) من إجمالي السكان، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (7) على النحو التالي.

جدول (7)
مؤشرات الفقر حسب مكان الإقامة وجنس رب الأسر لسنة 2014

مكان الإقامة/جنس رب الأسرة	P0	P1	P2
الريف	%44.4	%14	%6.3
الحضر	%16.7	%4.3	%1.8
رجل	%32.3	%9.9	%4.4
امرأة	%27.4	%7.7	%3.3
المستوى الوطني	%31	%9.4	%4.1

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا 2014، نواكشوط، 2016، ص17.

ويتبين من الجدول السابق أن (P0) يكون ما نسبته (9.4%)، ويتغير تبعًا لجنس رب الأسرة بشكل معنوي أكثر منه بحسب مكان الإقامة، حيث يصل إلى (14%) في الريف مقابل (4.3%) في الحضر[23]، أما فيما يتعلق بـ (P2) التي تمثل شدة الفقر فقد كون ما نسبته (4.1%) على المستوي الوطني، وفيما يتعلق بمؤشرات التفاوت فعند تحديدها لحد الفقر المطلق يقاس فقر الأفراد بالرجوع إلى مستوى هذا الحد، ولقياس التفاوت يمكن الاعتماد على مؤشر جيني، وهو ما سوف يتم التنويه إليه.

ج - مؤشر قياس التفاوت الاجتماعي باستخدام معامل جيني:

تتعدد مؤشرات قياس التفاوت الاجتماعي، والتي أهمها في معامل جيني، بحيث يعدُّ هذا المُعامل مؤشرًا يقيس مدي تفاوت توزيع الدخل في منطقة معينة، وقيم المعامل تتراوح بين قيمة عظمي هي واحد، وتعبر عن عدم المساواة الكاملة والصفر وهي نقطة المساواة الكاملة[24]، ويوضح الجدول رقم (8) معامل جيني حسب الوسط والإقامة في موريتانيا، وعلى النحو التالي.

جدول رقم (8)
معامل جيني حسب الوسط والإقامة في موريتانيا للفترة من (2004-2014)

الوسط	السنة	نواكشط	المدن الأخرى	ريف النهر	الريف الآخر	الريف	الحضر	المجموع
معامل	2004	%39	%34	%33	0	0	0	%39.3
جيني	2008	%31	%32	%32	0	0	0	%38
	2014	%32	%29	%43	0	0	0	%34

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص3.

ويتبين من الجدول السابق أن نتائج المسح الذي أجري في العام 2014 أن معامل جيني بالرغم من تحسنه مقارنة بالعام 2008 (34%) بدلاً (38%)، وبالإضافة إلى التفاوت بحسب مكان الإقامة تشير نتائج المسوح إلى فوارق معتبرة بحسب المجموعة السوسيو اقتصادية التي ينتمي إليها رب الأسرة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (9) بحسب معامل جيني، وعلى النحو التالي.

جدول رقم (9)
مؤشر جيني حسب المجموعة السوسيو اقتصادية لرب الأسرة للفترة من (2004-2014)

المجموعة السيوسيو اقتصادية لرب الأسرة	2004	2008	2014
العاملين بالقطاع العام	%39	%36	%30
العاملين في القطاع الخاص	%39	%38	%35
المستقلون في المجال الزراعي	%33	%30	%34
المستقلون في غير المجال الزراعي	%40	%35	%34
الأعوان الأسريون وعمال آخرون	%39	%36	%31
العاطلون عن العمل	%39	%39	%33
غير النشطين	%36	%37	%35

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا 2004، مرجع سابق، ص27.
.Office National de la Statistique; Profil de Pauvreté de le Mauritanu 2009; ET 2016, p 50; P. 30

ويتبين من الجدول السابق أن التفاوت المسجل على مستوى المجموعات السوسيو اقتصادية بالنسبة لمؤشر جيني، قد سجل أعلى مستوى للتباين لدى مجموعة المستقلين غير الزراعيين في العام 2004، مقارنة بتراجعه في العام 2008، كما يلاحظ ارتفاع مؤشر جيني بالنسبة لفئة العاطلين عن العمل في العامين (2004، 2008)، وربما يعود ذلك التفاوت من بين أمور أخرى إلى أن هذه الفئة لا تمتلك دخلاً مما زاد من صعوبة وضعيتها، وعند المقارنة بين العاملين بالقطاعين العام والخاص نجد أن نتائج التفاوت شبه متطابقة في العام 2004، حيث إن مستوى التفاوت يصل إلى (39%) مسجلاً انخفاضًا في العام 2008 مقارنة بالعام 2004[25]، وداخل الفئتين تراجع بالنسبة للعاملين بالقطاع العام (36%) بدرجة أكبر من القطاع الخاص والتي سجلت نسبة (38%)، وربما يمكن إرجاع ذلك إلى الزيادات التي حصلت في الدخول بالنسبة للعاملين بالقطاع العام خاصة الشرائح متدنية الأجور بعد رفع الحد الأدنى للأجور إلى 30000 أوقية في العام 2006، بينما انخفض بالنسبة للمستقلين في المجال الزراعي في العام 2008 مقارنة بالعام 2004، وذلك نتيجة لتحسن الظروف المناخية، مما أدي إلى زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية وخلق دخول إضافية لدي هذه الفئة، وبالنسبة للتفاوت على مستوى المجموعات السوسيو اقتصادية لرب الأسر في العام 2014، كما ويلاحظ أن مستويات التفاوت الأكبر تم تسجيلها بالنسبة للأسر المعالة من طرف أجراء القطاع الخاص وكذلك تلك المعالة من طرف غير النشطين. أما الأسر الأقل تفاوتا فهي تلك التي يعيلها أجراء القطاع العام، وتشير المعطيات الإحصائية إلى أنه على الرغم من تراجع مستويات التفاوت لدي مختلف المجموعات السوسيو اقتصادية في العام 2014 مقارنة بالعام 2008، إلا أن هذا التفاوت مازال يحتاج إلى بذل المزيد من طرف مختلف الفاعلين الاقتصاديين للتخفيف من هذه الآثار حتى يتم ردم الهوة بين مختلف المجموعات السوسيو اقتصادية داخل المجتمع الموريتاني[26].

المبحث الثالث
استراتيجية مكافحة الفقر في اليمن وموريتانيا

تمهيد:

استند البرنامج الانتقالي للاستقرار والتنمية في الفترة من (2012-2014) إلى مذكرة استراتيجية مؤقتة وضعتها المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية للسنة المالية (2013-2014)، وذلك عقب أحداث الأزمة في العام 2011، والتي على أثرها قامت مجموعة البنك الدولي بوضع مذكرة استراتيجية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من العام 2012، وحتى العام 2014، والتي شملت خطة استثمارية بلغ حجمها الكلي 20 مليار دولار، وقد جاءت المذكرة الاستراتيجية المؤقتة متوافقة مع أولويات البرنامج الانتقالي للاستقرار والتنمية وشملت تصورًا لضخ مساعدات مالية لليمن يبلغ 400 مليون دولار من خلال منحة لتمويل التحويلات النقدية في إطار عمل صندوق الرعاية الاجتماعية، كما قدمت المجموعة كذلك المساندة لبرامج الصحة، والنقل، وشبكة الأمان الاجتماعي، ووصلت معدلات الصرف من محفظة البنك خلال مدة تنفيذ مذكرة الاستراتيجية المؤقتة إلى (30%)، نتيجةً لما أبدته العملية الطارئة من أداء قوي قامت المجموعة بإدارة صندوق استئماني استراتيجي متعدد المانحين قدم المساندة في تنفيذ إطار المساءلة المتبادلة من خلال المكتب التنفيذي، وساعد ذلك في ضخ خبرات وطنية وإقليمية عالية المستوى من أجل بناء قدرات المؤسسات الحكومية، غير أن القدرة الاستيعابية لمثل هذا الحجم غير المسبوق من المعونات ظلت ضعيفة ولم تستطع جهود تنفيذ خطط التنمية أو مشاريعها لتلبية الاحتياجات الخاصة بالاستقرار الاقتصادي في اليمن للخروج من أزمة الفقر المدقع والنهوض بمستوى معيشة الفرد اليمني من خلال التحويلات والمنح وغير ذلك من أدوات التقويم الاقتصادية والإصلاحية[27].

كما تأتي استراتيجية مكافحة الفقر في موريتانيا على وفق برامج التنمية الاجتماعية، والتي صُدق عليها في العام 2001، وكانت المرحلة الأولى للبرنامج الوطني خلال الفترة من (2001-2004)، وتركز الأطر الاستراتيجية على منهجية متكاملة تعمل على تخفيف الفقر تدريجيًا على المدى البعيد، بحيث كان من أهداف المرحلة الأولى هو الركون إلى النمو واستقرار الاقتصاد الكلي وتخفيف الفقر لتحقيق معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي قدره (7%) في العام 2004، مع الحفاظ على نسبة تضخم بحيث لا تتجاوز (3.7%) في العام 2004، ومن أهم ما هدفت إليه المرحلة الأولى كذلك الوصول بعجز الموازنة العامة إلى (3%) من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2004، مع الوصول بعجز الحساب الجاري إلى نسبة (14.7%) من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق معدل استثمار عمومي بنسبة (25%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض نسبة انتشار الفقر إلى (38.6%) ونسبة الفقر الشديد إلى (21.8%) وذلك خلال الفترة من (2001-2004)، لقد تم وضع نظام لمتابعة وتقويم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وعدّه شرطًا لإنجاح هذا البرنامج، لكن تلك الجهود وغيرها لم تمكن من التغلب على التحديات التي واجهها تنفيذ هذه المرحلة، وعليه سوف يتم تقسيم المبحث الثالث على مطلبين ليتضمن المطلب الأول الإطار الاستراتيجي لمحافظة الفقر في اليمن، ويتضمن المطلب الثاني الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقرة عبر المرحلة الثانية والثالثة من البرنامج الوطني، وعلى النحو التالي[28]:

المطلب الأول: الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في اليمن:

يتضمن برنامج المذكرة الاستراتيجية المؤقتة لمجموعة البنك الدولي العديد من الأنشطة الملائمة استجابة

لتحقيق الاستقرار والتنمية، وقد تضمن برنامج المساعدات من مجموعة البنك الدولي مجموعة متوازنة من عمليات الاستثمار الممولة بمنح من المؤسسة الدولية للتنمية لتحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء من خلال مساندة التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، والأشغال العامة، وتعزيز النمو من خلال مساندة القطاع المالي، والطاقة، والنقل، وخلق فرص العمل، وتعزيز الإدارة العامة من خلال مساندة إدارة المالية العامة ومنظمات المجتمع المدني[29]، وفي ما يلي عرض لأهم الأهداف الاستراتيجية لمجموعة البنك الدولي، وعلى النحو التالي:

أولاً: تحقيق مكاسب سريعة لحماية الفقراء:

يأتي الهدف الاستراتيجي الأول متضمنًا: (تحسين الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة، مع التركيز على المجتمعات الفقيرة، وتوسيع نطاق الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية وتحسين الاستهداف، وتعزيز مشاركة المرأة والشباب والفئات المهمشة والحوار معهم، وتحسين إدارة الموارد المائية، وزيادة القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ)، وهذا ما سوف نوضحه على النحو التالي:

أ - تحسين الخدمات الأساسية:

تم العمل على تحسين الخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم والصحة، مع التركيز على المجتمعات الفقيرة في قطاع التعليم، وتحقق تقدم في إعادة تأهيل وبناء فصول دراسية للتعليم ما قبل الجامعي، ودعم القراءة والرياضيات والعلوم في الصفوف الأولى، وتوفير تحويلات نقدية مشروطة وبدلات النقل في المناطق المحرومة، وتدريب المعلمين، وتنفيذ برامج أكاديمية جديدة تستجيب لاحتياجات سوق العمل في الجامعات الحكومية، غير أن رؤية التعليم الوطنية لم تكتمل بسبب الصراع في البلاد على الرغم من إعداد مسودة عدد من الدراسات المرجعية، وفي القطاع الصحي، كانت النتائج متباينة فقد تم تدشين خدمات التوعية الصحية في المناطق المستهدفة من مشروع الصحة والسكان (صنعاء، إب، ريمة، الضالع، البيضاء، والأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية في عدن)، ووصلت إلى 1.7 مليون مواطن تقريبًا مع إمكانية الوصول إلى مجموعة أساسية من خدمات الصحة، والتغذية، والصحة الإنجابية، وبالإضافة إلى ذلك وصلت الخدمات المقدمة للأطفال (في المقام الأول لقاحات شلل الأطفال) إلى (95%) في العام 2014 مقارنة بالعام 2013، والتي كانت تبلغ نسبة (85%)، وقد أسفر تنفيذ مشروع مكافحة البلهارسيا إلى انخفاض تفشي البلهارسيا بنوعيها من (16.7%) في العام 2010 إلى (7.5%) في العام 2014، وتشير النتائج إلى أن المشروع حقق هدفه الأصلي في تخفيض انتشار مرض البلهارسيا بنسبة (50%) حتى العام 2015[30].

ب - تحقيق برامج الحماية الاجتماعية:

تحققت نتائج خلق فرص عمل قصيرة الأجل من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة المكثفة، فقد ساعد تنفيذ برنامج الأشغال العامة المكثفة والصندوق الاجتماعي للتنمية على خلق 353000 شخص/شهر فرصة خلال العام عام 2015، بما في ذلك أكثر من 40000 خلال فترة مذكرة الإستراتيجية المؤقتة، في حين أنشأ برنامج الأشغال العامة المكثفة أكثر من 110000 شخص/شهر فرصة عمل على المدى القصير من يونيو 2012 إلى أبريل 2015، وقد تم تحقيق جزئي لنتائج استكمال مسح ميزانية الأسرة (HBS) خلال فترة المذكرة حيث تم الانتهاء من المسح في ديسمبر 2014، ولم يتسن بدء التحليل في الوقت المحدد بسبب الصراع في اليمن[31].

ج - تعزيز مشاركة المرأة والشباب والفئات المهمشة:

قدمت دراسة بعنوان "وضع المرأة اليمنية من الطموح إلى الفرص"، وذلك في العام 2015، والتي أسفرت عن وضع بعض التحديات التي تواجه المرأة واقترحت سياسات وتدابير لازمة لتحقيق المساواة للمرأة، سواء كان ذلك من حيث الحصول على خدمات الصحة والتعليم وغيرها، أو بيئة العمل، أو الحياة السياسية والمدنية، وعليه ونظرًا للصراع الدائر في اليمن لم يتسن عمل ورش في اليمن، وعليه فقد تحققت النتائج المتوقعة جزئيًا، كما أن البرنامج استمر في تقديم التدريب تحت إشراف الوكالة الخاصة للصندوق الاجتماعي للتنمية، وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وتمكن من تقديم التدريب لنحو 3558 شخصًا بنسبة (42%) منهم نساء. ونظرًا لظروف الصراع لم تتمكن الوكالة من توسيع نطاق التدريب أو التشارك مع مدربين جدد وفقًا لما كان مقررًا له بتلك الأهداف الاستراتيجية.

د - مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ:

تم الانتهاء من البرنامج الاستراتيجي لتحقيق المرونة إزاء المناخ وتحديد الاستثمارات ذات الأولوية للتعامل مع تغير المناخ وذلك بمساعدة من البرنامج التجريبي لتحقيق المرونة إزاء تغير المناخ كمرحلة أولى، وهو المشروع الذي تم تنفيذه بنجاح وأغلق في ديسمبر 2014، ونتيجة لذلك أصبحت استراتيجيات المرونة تجاه تغير المناخ جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية للبيئة والخطة الوطنية الاجتماعية الاقتصادية الخمسية للحد من الفقر.

ثانيًا: تحسين الإدارة الاقتصادية:

يأتي الهدف الاستراتيجي الثاني متضمنًا: (تعزيز الأسس التحليلية لصنع السياسات الاقتصادية، وتحسين الإطار التحليلي عن التوسع في الخيارات الاقتصادية، وتعزيز القدرة التنافسية في القطاعات الرئيسية، وتحسين القدرة على إدارة الشؤون المالية العامة بفعالية، وتحسين بيئة مواتية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتحسين البنية التحتية من خلال زيادة الاستثمارات وتدعيم الإدارة)، وهذا ما سوف نوضحه على النحو التالي[32]:

أ - تعزيز الأسس التحليلية لصنع السياسات الاقتصادية:

في حين أن بعض التقدم التقني يمكن الحفاظ عليه فيما يتعلق بتحليل السياسات والوثائق (على سبيل المثال، التحديثات الاقتصادية الاجتماعية الشهرية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي والتحديث الاقتصادي نصف السنوي للبنك الدولي)، فإن حوار السياسات والهدف النهائي من ترشيد الخيارات الضريبية تعرضا للمخاطر بسبب الصراع المفتوح في البلاد منذ الربع الأخير من عام 2014، وفيما يخص إعداد إطار قياسي للاقتصاد الكلي واستخدامه من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فقد قامت وزارة المالية والبنك المركزي اليمني بتنفيذ برنامج إصلاحي بدعم من تسهيل الاعتمادات السريعة التابع لصندوق النقد الدولي بمبلغ 100 مليون دولار حصل عليها في أبريل 2012، وفي فبراير 2013، قدم البنك منحة قدرها 100 مليون دولار للمشروع الطارئ للتعافي من الأزمات لمساعدة اليمن على التخفيف من آثار أزمة 2011 من خلال تقديم الإعانات النقدية للأسر الفقيرة المؤهلة، وضعفت حالة الاقتصاد الكلي منذ مطلع 2014 مع زيادة تخريب المنشآت النفطية مما أدى إلى انخفاض عائدات النفط، وعلى ذلك، حدث تدهور في المراكز المالية والخارجية ونقص شديد في الوقود والكهرباء، ولمعالجة الوضع الاقتصادي الراهن اعتمدت الحكومة اليمنية أجندة إصلاحية جريئة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحديد مسار لتعزيز النمو وإنشاء فرص العمل والحد من الفقر، وكان هذا البرنامج الاصلاحي، الذي شمل خفض

دعم الوقود، كان مدعوما بتسهيل الاعتمادات السريعة من صندوق النقد الدولي بمبلغ 552 مليون دولار لمدة ثلاث سنوات ومن قبل البنك خلال ثلاث عمليات لدعم التحويلات النقدية من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية للتخفيف من أثر خفض الدعم على الفقراء، ومع ذلك أوقف الصراع الحالي تنفيذ الإصلاحات، وانتهى البرنامج في مارس 2016.

ب - تحسين التوسع في الخيارات الاقتصادية:

بعد إعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار وتوحيد الحوافز الضريبية الرئيسية قبل عام 2012، كان من المتصور استكمال العمل التحليلي عن التكامل الاقتصادي، لكن هذه النتيجة لم تتحقق جزئيًا لأنه من أوائل عام 2013 إلى فبراير 2014، تركزت مناقشة السياسة العامة على مؤتمر الحوار الوطني، الذي لم يترك مساحة لبناء توافق سياسي على خيارات السياسات الاقتصادية، ومنذ منتصف عام 2014، توارى النقاش أمام الصراع المفتوح في البلاد[33].

ج - تعزيز القدرة التنافسية في القطاعات الرئيسة المختارة:

حقق كل من مشروع الزراعة البعلية والثروة الحيوانية ومشروع إدارة الموارد السمكية والمحافظة عليها جميع النتائج المتوقعة في مذكرة الاستراتيجية المؤقتة، وذلك من خلال إنشاء وتشغيل أربع هيئات للثروة السمكية على مستوى المحافظات، ومن ثم تشكيل ما لا يقل عن 800 مجموعة وجمعية وشبكة من المنتجين الزراعيين الريفيين، كما تم إعادة تأهيل ما لا يقل عن 60 كم من جدران المصاطب، وساعد مشروع إدارة الموارد السمكية على إنشاء هيئات للثروة السمكية في المحافظات الساحلية الأربع، وساعد مشروع الزراعة البعلية على إنشاء 2221 جمعية بما في ذلك خمس جمعيات إقليمية لمنتجي البذور، واحدة لكل محافظة مستهدفة، و70 مجموعة لمنتجي البذور من أجل تعزيز إنتاج الحبوب والخضروات البعلية وتداولها بعد الحصاد، وإنتاج البذور والإدارة، و1461 مجموعة لمنتجي الثروة الحيوانية، و82 مجموعة لمنتجي الدواجن، و491 مجموعة لمنتجي العسل، وتحسنت إمكانية وصول المزارعين إلى خدمات الثروة الحيوانية عبر شراكات القطاعين العام والخاص، و221 من العمال شبه البيطريين حصلوا على تدريب وتلقوا الأدوات البيطرية الأساسية والأدوية لبدء أعمال تجارية خاصة بتقديم الخدمات البيطرية في مناطق المشروع، و33 من الفنيين البيطريين تم اعتمادهم وتعبئتهم. وفيما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية للزراعة، ساعد مشروع الزراعة البعلية على إعادة تأهيل 213 كم من جدران المصاطب، وحماية 52 كم من جوانب الأودية و388 هكتارا من الأراضي، وإعادة الغطاء النباتي على 30 هكتارا من المستجمعات العليا، وبناء 110 من قنوات المياه لري 810 هكتارات وإعادة تأهيل وبناء 267 من هياكل حصاد المياه.

د - تحسين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

تم وضع تصور دعم مجموعة البنك الدولي لوضع الأساس للنمو الذي يقوده القطاع الخاص، بحيث قدمت مؤسسة التمويل الدولية خدمات استشارية لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي لإعداد منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وساعدت بنك الأمل للتمويل الأصغر على إعداد منتجات جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك نموذج التسعير ونموذج طلب تمويل وعملية الموافقة على التمويل، وإنشاء وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إعداد مسودة سياسات وإجراءات مبدئية لمنتجات وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الجديدة. وكان أداء الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة جيدا حتى منتصف عام 2015، واعتبارًا من مطلع عام 2015، كان أداء المشروع مرضيًا، فقد بلغ معدل التوظيف بين الشباب في المشروع (40%) مقابل المستهدف (20%) في العام 2014، مع مشاركة الإناث بنسبة (11%) مقابل (5%) المستهدفة، وتجاوز المستفيدون مباشرة من المشروع التوقعات، فقد وصلوا إلى أكثر من 4200 مستفيد بما في ذلك خريجون استفادوا من التدريب أو التدريب أثناء العمل وموظفو الشركات المستفيدة[34].

هـ - تحسين البنية التحتية:

تم تحسين البنية التحتية من خلال زيادة الاستثمار وتدعيم الإدارة، وأنه على الرغم من التقدم القوي الذي حققه قطاع النقل ما قبل فترة مذكرة الاستراتيجية مع رصف 200كم من الطرق المتوسطة الريفية وفقا لمعايير الصناعة المقبولة والانتهاء من استراتيجيات وبرامج لتحسين الكفاءة في المجالات الرئيسية لقطاع النقل، وخلال فترة ثلاث سنوات قبل الأزمة السياسية في أوائل عام 2011، ساعد البنك الحكومة في تحليل القضايا الرئيسية واقتراح التدابير اللازمة لتحريك القطاع نحو الاستدامة المالية، ومع ذلك فقد تحقق تقدم محدود من جانب الحكومة اليمنية والبنك الدولي في معالجة هذه المشاكل. وخلال فترة مذكرة الاستراتيجية تعطلت المساندة لهذه الشراكات بسبب الاضطرابات السياسية الجارية، ولم يكن من المتوقع القيام بأنشطة بين أوائل العام 2012 وأواخر العام 2014، ولم يستأنف الحوار حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلا في أواخر عام 2014 عندما تشكلت حكومة جديدة (وأكثر تكنوقراطية)، ومع ذلك تعطل الحوار مرة أخرى في أوائل يناير 2015 نتيجة لأوضاع الصراع في البلاد.

ثالثًا: تعزيز الخدمات المحلية:

يأتي الهدف الاستراتيجي الثالث متضمنًا: (تعزيز الخدمات المحلية، والإسراع بتنفيذ الإصلاحات الخاصة بمكافحة الفساد)، وهذا ما سوف نوضحه على النحو التالي:

أ - تعزيز الخدمات المحلية:

خلال فترة مذكرة الاستراتيجية، وافق البنك على تمويل بمبلغ 8 ملايين دولار لمشروع دعم منظمات المجتمع المدني لزيادة الشفافية وسهولة الدخول في هذا القطاع، وتعزيز قدرات هذه المنظمات في المساءلة الاجتماعية، ولم يحقق هذا المشروع نتائج ملموسة حيث بدأ تنفيذه في نهاية عام 2014، وتوقفت عمليات الصرف في مارس عام 2015 بعد احتدام الصراع، وبالإضافة إلى ذلك لم يتم تنفيذ مشروع الخدمات المحلية المتوقع خلال فترة مذكرة الاستراتيجية. ولم يبدأ نشاط جديد في مجال اللامركزية بسبب الصراع الجاري في البلاد. كما أصبح مشروع تعزيز المساءلة بتكلفة 6 ملايين دولار، الذي اعتمد في مايو عام 2014 لتعزيز قدرات مؤسسات المساءلة المستهدفة على تداول المعلومات وتحسين إنفاذ قانون مكافحة الفساد، ساريا في يوليو عام 2014. إلا أن المشروع لم يحقق الكثير، حيث كان تنفيذه مقيدا بسبب الحالة الأمنية السائدة في اليمن وتعليق عمليات الصرف[35].

ب - الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الخاصة بمكافحة الفساد:

خلال فترة مذكرة الاستراتيجية ساند البنك جدول أعمال الحكومة بمبلغ 5 ملايين دولار تمويلا إضافيا لتحديث المالية العامة، و6 ملايين دولار لمشروع تعزيز المساءلة، وكان التمويل الإضافي لتحديث المالية العامة يهدف إلى تحسين المساءلة في إدارة الأموال العامة، وذلك من خلال توفير نظم دعم القرارات وبناء قدرات مؤسستين اثنتين من مؤسسات المساءلة، هما الهيئة الوطنية العليا

لمكافحة الفساد وائتلاف المجتمع المدني لمكافحة الفساد، ولم يحقق تنفيذ مشروع تعزيز المساءلة، الذي اعتمد في مايو 2014، الكثير من النتائج، وعلى وجه الخصوص، لم يساعد المشروع في إنشاء نظام دعم القرار لوحدة إعلان الأصول ونظام معلومات إدارة الشكاوى والتحقيقات.

ومما سبق يتبين أن برنامج مجموعة البنك الدولي ترتكز على مجالات محددة حيوية لتحقيق الهدفين المتلازمين المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة، وانتظمت استراتيجية المساعدة الماضية حول أربعة أهداف استراتيجية تتضمن أولها المساعدة في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتنويعه، كما ويتضمن الهدف الثاني المساعدة على تعزيز الإدارة العامة، أما الهدف الثالث، فقد تضمن المساعدة في تعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية، ويأتي الهدف الرابع ليتضمن المساعدة في إدارة ندرة الموارد الطبيعية والمخاطر الطبيعية، ومن كل من هذه الأهداف التي ساندته مجموعة من الأدوات المالية والتحليلية والاستشارية، مع اتخاذ إجراءات تكميلية من مختلف أنحاء مجموعة البنك الدولي، وتُعد هذه الأهداف معًا بمثابة طريقة للتعبير عن الهدفين المتلازمين، كما تركزت مذكرة الاستراتيجية المؤقتة على تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء بإنشاء فرص عمل قصيرة الأجل، واستعادة الخدمات الأساسية، وتحسين إمكانية الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وتنشيط سبل العيش، وكذا تعزيز النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية من خلال المساعدة على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتدعيم السياسات المالية وتعزيز إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين البيئة المواتية لنمو القطاع الخاص والقدرة التنافسية.

رابعًا: التطورات الحاصلة وفقًا للأهداف الاستراتيجية:

أ - الموارد المائية والصرف الصحي:

على الرغم من التدهور في توافر الموارد المائية بشكل عام، كانت هناك زيادة طفيفة في الحصول على المياه المحسنة من (52%) خلال الفترة من (2006/2005-2014)، وتخفف هذه الزيادة الإجمالية من انخفاض فرص الحصول على المياه المحسنة للأسر المعيشية التي تعيش في المناطق الحضرية، وتشمل مصادر المياه المحسنة المياه المنقولة بالأنابيب إلى مسكن من الصنبور العام أو الأنبوب، أو مياه الأمطار، وتشمل المصادر غير المحسنة لمياه الشرب ربيعًا غير محمي، ذات خزانات صغيرة، ومياه صهاريج، ومياه سطحية، وتعرف المياه المعبأة كمصدر محسن، وهذا ما يوضح الجدول رقم (10)، وعلى النحو التالي.

جدول رقم (10)

إمكانية حصول الأسر المعيشية على المياه المحسنة والكافية وتحسين الصرف الصحي (2006/2005-2014)

البيـــان	(2006/2005)			(2014)		
	ريفي	حضري	وطني	ريفي	حضري	وطني
تحسين المياه	41.4	80.0	51.9	48.4	76.9	57.0
تحسين المياه الكافية	29.5	59.2	37.6	37.3	47.0	40.2
تحسين الصرف الصحي	25.8	85.6	42.2	40.7	94.3	56.9

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي استنادا إلى نظام فحص الأجور (2006/2005)، ونظام فحص الأمتعة لعام 2014.

ويوضح الجدول السابق أنه على الرغم من التحسن، فقد كان هناك انخفاض طفيف في الكفاية المتصورة للمياه بين غير الفقراء الذين استفادوا من المياه المحسنة، وبصفة عامة، يبدو أن الأسر الأكثر ثراء لديها احتمال أكبر بعدم الاطمئنان على كفاية مياهها، على الرغم من كونها المجموعة التي لديها احتمالية أكبر للوصول إلى مصادر محسنة، كما تحسنت إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة في اليمن خلال تلك الفترة (2005-2006)، مع إدخال تحسينات نسبية أكبر على الأسر الريفية من الأسر الحضرية، كما يتبين أن المناطق الريفية تتعرض لمستويات أعلى من الفقر وتتخلف في تحسين فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي

كذلك، وتعدّ الأسرة المعيشية قد تحسنت الصرف الصحي إما عن طريق شبكة عامة أو حفرة مغطاة للتخلص من مياه الصرف الصحي، ولا يزال متوسط التحسن لا يحجب حقيقة أن الأسر الريفية أقل حظا في الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة من الأسر المعيشية في المناطق الحضرية.

ب - الكهرباء:

زادت إمكانية الحصول على الكهرباء من (52%) إلى (78%) بين عامي (2006/2005-2014)، وجاء معظم التحسن من ما يبدو أنه توسع كبير في كهربة الريف، وزادت تغطية الكهرباء في المناطق الريفية من (36%) إلى (68%) خلال هذه الفترة، ولا يمكن الاستدلال من البيانات عما إذا كان التحسن ناجما عن التوسع في الوصول إلى الشبكة الوطنية التي تمثل تحديا رئيسيا في البنية التحتية للبلد أو بسبب مصادر صغيرة ومتوسطة أخرى بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (11)، وعلى النحو التالي.

جدول رقم (11)
إمكانية الحصول على الكهرباء (2006/2005-2014)

البيان	(2006/2005)	(2014)
حضاري	95.3	99.0
ريفي	35.5	68.2
أفقر خمسة	24.6	49.9
أفقر اثنين	41.9	72.9
أفقر ثلاثة	51.2	80.8
أفقر أربعة	62.4	88.1
أغنى خمسة	79.3	95.6
الإجمالي	51.9	77.5

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي استنادا إلى نظام فحص الأجور (2006/2005)، ونظام فحص الأمتعة لعام 2014.

ج - التعليم:

ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس بين عامي (2005-6/2014)، وقلّ عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، كما ارتفعت معدلات الالتحاق الإجمالية من (73.4%) إلى (88.3%)، في حين ارتفعت معدلات الالتحاق الصافية بمعدل أسرع من (66.4%) إلى (84.5%)، وانخفضت نسبة الأطفال خارج المدارس إلى النصف من (33.6%) إلى (15.5%)، وكان هذا التقدم واضحًا بشكل خاص في الطرف الأدنى من التوزيع، وقد انخفضت الفجوات بين الجنسين في جميع هذه المؤشرات الثلاثة بدرجة كبيرة، وهذا ما سوف يوضحه الجدول رقم (12)، وعلى النحو التالي.

جدول رقم (12)
إجمالي الملتحقين بالمدارس من الأطفال (2006/2005-2014)

البيان	خارج المدارس		صافي التسجيل		إجمالي التسجيل	
	(2006/2005)	(2014)	(2006/2005)	(2014)	(2006/2005)	(2014)
حضاري	18.5	13.0	81.5	87.0	87.2	91.2
ريفي	38.4	16.5	61.6	83.5	68.1	87.0
ذكور	24.1	13.8	75.9	86.2	82.0	90.1
إناث	44.0	17.6	56.0	82.4	62.6	86.1
أفقر خمس	46.7	14.7	53.3	85.3	59.7	87.8
أفقر اثنين	34.4	16.8	65.6	83.2	71.2	86.6
أفقر ثلاثة	32.5	17.1	67.5	82.9	74.2	86.9
أفقر أربعة	28.7	14.9	71.3	85.1	77.8	89.3
أغنى خمس	19.3	13.7	80.7	86.3	87.0	91.0
الإجمالي	33.6	15.5	66.4	84.5	73.4	88.3

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي استنادا إلى نظام فحص الأجور (2006/2005)، ونظام فحص الأمتعة لعام 2014.

ويتبين من الجدول السابق ارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس الخاصة من (4.1%) في العام (2006/2005) إلى (7.4%) مقارنة بالعام 2014، وتظهر بيانات عام 2014 أن نحو (18%) من الأطفال من الخمس الأغنى يذهبون إلى المدارس الخاصة، في حين أن عدد من هم في الخُمُسْ الأفقر هم أقل من (1%)، كما يتبين أن (6.1%) إلى (18%) تقريبا بين الخُمُسْ الرابع والخامس وأنّ المدارس الخاصة تلبي أغنى مجموعة مستهلكة للإنفاق في اليمن.

المطلب الثاني: الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا:

أولاً: المرحلة الثانية (2006-2010):

تُعد هذه المرحلة بمثابة المرحلة الثانية وفقًا لما تم طرحه سابقًا من أن المرحلة الأولى تُمثل الفترة من (2001-2004)، وعليه فقد هدفت تلك المرحلة إلى عدة أهداف كان من أهمها ما يلي: (رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (10.7%) كمتوسط سنوي طيلة الفترة، ومحاولة تخفيض معدل التضخم إلى حدود (5%) بنهاية العام 2010، والسيطرة على عجز الموازنة العامة ليصل إلى (10%) من الناتج المحلي الإجمالي، ورفع احتياطي العملات الأجنبية إلى (3.7) من أشهر الواردات بنهاية العام 2010، وتخفيض نسبة انتشار الفقر على المستوى الوطني ليصل إلى (35%) في العام 2010 بدلاً من (46%) في العام 2006، مع تخفيض المعدل بين سكان الريف إلى أقل من (45%) بنهاية العام 2010 بدلاً من (60%) في العام 2006)[36].

أ - التطورات الحاصلة خلال المرحلة الثانية لمكافحة الفقر:

لقد ركزت تلك المرحلة على السياسات الاقتصادية العاملة على تحسين مستوى المعيشة للفقراء، ومن أهم ما أسفرت عنه ما يلي:

1- **التطور في النمو الاقتصادي:** لقد استقر متوسط النمو الاقتصادي بين العامي (2006-2009) عند (3.3%) باستثناء النفط وعند (3.8%) بما في ذلك النفط، وخلال هذه الفترة تأثر الاقتصاد الموريتاني نتيجة للأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقتصادية التي نتج عنها انخفاض في الطلب الخارجي وهبوط في الأسعار الدولية لأهم المنتجات المصدرة (الحديد، النحاس، النفط)، بالإضافة إلى أن متوسط إنتاج قطاع النفط خلال فترة (2006-2008) بلغ 21102 برميل في اليوم، مقابل تقديرات كان متوسطها في حدود 42000 برميل في اليوم، وإنتاج 10740 برميل فقط في اليوم في العام 2009 مقابل تقديرات أصلية تبلغ 75000 برميل في اليوم، كما تأثر الوضع الاقتصادي تأثرًا بالغًا في العام 2009 انعكاسًا للأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته موريتانيا في العام 2008، والذي بدوره أدى إلى تراجع نسبة النمو خارج النفط بما نسبته (-0.9%)[37]، وذلك نتيجة ضعف أداء القطاعات الأخرى المُمثلة في (القطاع الزراعي، وقطاع البناء والأشغال العامة، وغيرها من القطاعات المؤسساتية الهامة في الدولة)، وعليه جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي العام سالبًا (-1.1%)، وفي هذا الصدد يوضح الجدول رقم (13) تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2009)، وعلى النحو التالي.

جدول رقم (13)
تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا للفترة (2006-2009)

الأعوام	2006	2007	2008	2009	المتوسط
قطاع الزراعة والصيد	0	0.8	1.4	0.3	0.6
قطاع النفط، المعادن	8.2	2.4-	0.2-	1.2-	1.1-
قطاع الخدمات	2.4	2.1	2.1	0.1-	1.6
قطاع الخدمات الخصوصية	1.9	1.7	1.7	0	1.3
قطاع الإدارات العمومية	0.5	0.4	0.4	0.51-	0.3
الرسوم غير المباشرة	0.8	0.6	0.4	0.1-	0.4
نمو الناتج المحلي بأسعار السوق	11.4	1.0	3.7	1.1-	3.8
النمو ضمن الإطار الإستراتيجي	19.4	9.6	7.7	5.9	10.7

Source:Ministère des affaires économiques et du développement, document présenté à la table ronde Mauritanienne pour les bailleurs de Fonds, Bruxelles du 22-23 juin organiseé par le Gouvernement 2010, p. 76.

ويبين الجدول السابق أن قطاع الخدمات يُعد بمثابة المحرك الرئيسي للنمو، حيث ساهم بنسبة قدرها (1.6%)، وقد عرف هذا القطاع نموًا منتظمًا قدره (4%)، أما قطاع المعادن والنفط فقد ساهم بنسبة (1.1%)، ويرجع ذلك الانخفاض في النمو إلى مجموعة من الأسباب التي أعاقت المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، حيث كان يأمل البرنامج نسبة نمو قدرها (14.1%) خلال تلك الفترة، كما قدرت نسبة نمو القطاع بـ (4.9%)، أما القطاع الريفي التي تتركز فيه أعلى نسبة للفقر، فقد كان أقل مساهمة في النمو الإجمالي لتكون نسبته (0.6%).

2- **التطور في معدل التضخم:** لقد أدى ارتفاع أسعار الطاقة وعدد من المواد الغذائية المستوردة إلى وصول المعدل السنوي للتضخم إلى (7.3%) خلال فترة البرنامج الوطني من المرحلة الثانية. إلا أنه انخفض إلى (2.3%) بنهاية العام 2009، ويرجع ذلك الانخفاض إلى الإجراءات التي طبقت للحد من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية ومن ناحية أخرى إلى المناخ الدولي الذي عرف هبوطًا لأسعار المواد الاستراتيجية، وما أفرزه تطبيق السياسة النقدية وكان الأثر كذلك في ارتفاع معدل التضخم[38].

3- **التطور في الموازنة العامة:** لقد بلغ عجز الموازنة العامة باستثناء النفط والهبات 60.3 مليار أوقية في المتوسط، وهو ما يمثل نسبة (8.6%) من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط، وقد اتخذ هذا العجز اتجاهًا منتظمًا خلال المرحلة الثانية من البرنامج الاستراتيجي مع تسجيل ارتفاع حاد في العام 2008 نتيجة لتنفيذ البرنامج الخاص للتدخل الرامي إلى الحد من الآثار السلبية للأزمة الغذائية العالمية، وبأخذ الهبات والعائدات النفطية في الحسبان، يلاحظ أن هذا الرصيد سجل فائضا قدره 38 مليار في السنة في المتوسط خلال الفترة نفسها، وذلك بسب تأثير الموارد المتأتية من إلغاء المديونية في إطار مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف في العام 2006 التي قدرت بـ 242.5 مليار أوقية وهو ما يعادل 897 مليون دولار، كما عرفت إيرادات الدولة باستثناء الهبات والنفط زيادة منتظمة قدرت بـ (2.11%) سنويًا مدعومة بالإيرادات الجبائية (5.9%) وغير الجبائية (1.14%)، وقد حصلت الرسوم غير الجبائية من اتفاقية الصيد بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي وأرباح المؤسسات العمومية.

وفيما يتعلق بالنفقات العمومية، فقد بلغت في المتوسط 232 مليار أوقية بمتوسط ارتفاع قدره (11%)، ويرجع ذلك إلى تزايد النفقات العمومية التي ارتكزت على الكلفة في تنفيذ برنامج التدخل الخاص الاستعجالي، والتي وصلت نسبتها إلى (30%) من النفقات الجارية في العام 2008، وتقلص نفقات خدمة الدين، وانخفاض النفقات الجارية بنسبة (10%) في العام 2009 نتيجة لتحسن تسيير الأموال العمومية، وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات (بالأشهر)، فقد وصل معدلها 2.5 أشهر في العام 2009، وهي نتيجة غير مرجوة حيث كان المستهدف مقدرًا بـ 3.7 أشهر بنهاية العام 2010 مقارنة بالعام 2006 والمقدرة بـ 2.6.

ب - الاستثمارات العمومية الحاصلة خلال المرحلة الثانية لمكافحة الفقر:

يعدّ برنامج الاستثمار العمومي المُنفذ خلال تلك المرحلة لمكافحة الفقر للفترة من (2006-2010)، من السياسات الاقتصادية الهامة التي تساهم في الوصول إلى الأهداف المحددة، فقد قدر مجموع هذه الاستثمارات بـ 694823 مليون أوقية، وقد مولت الاستثمارات العمومية بالقروض الخارجية بنسبة قدرها (63%) وهو ما يفسر الاعتماد الكبير على المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الهامة[39]، ويوضح الجدول رقم (14) توزيع الاستثمارات

على القطاعات الاقتصادية في موريتانيا للفترة (2006-2010)، وعلى النحو التالي.

جدول رقم (14)
توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في موريتانيا للفترة (2006-2010)

القطاع	النسبة المئوية
التنمية الريفية	%10
التنمية الصناعية	%9.6
التنمية الزراعية	%54.8
المصادر البشرية	%9
مشاريع متعددة القطاعات	%10
التنمية المؤسسية	%3.6
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم	%3

Source: Ministère des affaires économiques et du développement, évaluation de la 2eme phase du cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, Nouakchott 2010, p. 60.

وتبين من خلال الجدول السابق أن النسبة الكبيرة قد حصل عليها الاستصلاح الزراعي حيث قدرت نسبته بـ (54.8%) وربما يعود ذلك- من بين أمور أخري- إلى زيادة الإنتاج الزراعي لتقليص فجوة المواد الغذائية من جهة وإلى كونه كذلك يستهدف مناطق انتشار الفقر من جهة أخري وإلى خلق فرص عمل تدر دخولا تساهم في التخفيف من وطأة الفقر، وتليه أيضا التنمية الريفية التي حصلت على نسبة قدرها (10%)، بينما حصلت تنمية المصادر البشرية على نسبة قدرها (9%)، وهي نسبة قليلة جدًا لهذا المورد الذي يعدّ من الموارد الهامة التي يستهدفها برنامج مكافحة الفقر[40].

ثانيًا: المرحلة الثالثة (2011-2015):

لقد تأثرت المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر بانخفاض في قطاع تنمية الثروة الحيوانية، مما أثر بالتالي على برنامج العمل خلال الفترة من (2011-2015)، وقد قدرت التكلفة الإجمالية للبرنامج بمبلغ قدره 2.091.360 مليون أوقية، أي ما يعادل 7.162 مليون دولار أمريكي[41].

ففي شهر مارس 2011 صادقت موريتانيا على المرحلة الثالثة للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، وعليه فقد سعى البرنامج إلى تخفيف الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان على المدى الطويل، كما تدخل خطة العمل الثالثة في إطار التوجيهات الاستراتيجية استكمالاً لما قبلها من خطة المرحلة الأولى والثانية للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر نحو تسريع النمو واستقرار الإطار الاقتصادي الكلي، والعمل على ترسيخ النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء، كما عمدت على تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية، ومن ثم تحسين الحكامة وتعزيز القدرات، والمتابعة والتقويم، وعليه فقد أعدت الحكومة إطارا شاملا للنفقات على المدى المتوسط في الفترة (2012-2014) لتعزيز المواءمة والتناسق بين المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر مع قوانين المالية.

أ - التطورات الحاصلة خلال المرحلة الثالثة لمكافحة الفقر:

لقد سمحت حصيلة تنفيذ المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، بتسجيل تطورات إيجابية في سياق النمو المطرد والاستقرار كما تعكسه المؤشرات التالية:

1- **التطور في النمو الاقتصادي:** نسبة نمو اقتصادي قدرت بـ (4%) تعود أساسًا إلى نمو قطاع الصيد والبناء والأشغال العامة والخدمات وهو ما يعوض إلى حد ما النقص الكبير في الإنتاج الزراعي بنسبة قدرها (20%).

2- **التطورات في معدل التضخم:** التحكم في معدل التضخم السنوي في حدود (5.7%) بفضل التأثير على التضخم المستورد عبر استيراد المواد الغذائية والنفطية، كما حدث انخفاض عجز الحساب الجاري، حيث عوض ارتفاع أسعار البضائع لدى التصدير عن غلاء الفاتورة النفطية والغذائية. أما السياسات التي تستهدف تهيئة الظروف للنمو في محيط الفقراء من خلال توجيه الاستراتيجيات الوطنية للتنمية نحو تخفيف الفقر ومظاهر عدم المساواة عن طريق إيجاد إطار مناسب لإعادة توزيع

ثمار النمو بشكل عادل، ونتيجة لأهمية الدور المحفز الذي تقوم به النفقات الرامية إلى تخفيف الفقر في إطار جهود إعادة توزيع ثمار النمو، فإن السلطات العمومية قد ركزت على صرف هذه النفقات ذات الأولوية التي بلغت 107.9 مليار أوقية عام 2011، وهكذا فإن الهدف التقديري وهو بحدود (10.3%) من الناتج المحلي الإجمالي، قد تم بلوغه خلال خطة العمل الثالثة للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وقامت الحكومة بزيادة الرواتب ورفع الحد الأدنى للأجور ونشر مجمعات استهلاكية لتوفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار مدعومة، كما خصصت قروضا لإنشاء وحدات سكنية لمحدودي الدخل والطبقات الفقيرة وتوزيع أراضي مستصلحة للزراعة على بعض حملة الشهادات وأخري صالحة للسكن للقضاء على الأحياء العشوائية المحيطة بالمدن ومدها بالمياه والكهرباء[42].

3- **التطور الحاصل في مجال العمل:** فقد عمدت المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر على تعزيز جودة التكوين الفني والمهني، مع توسيع وتنويع فرص التكوين، والعمل على تعزيز القدرة المهنية لطالبي العمل لتحسين فرص نفاذهم إلى التشغيل، كما عملت على ترقية فرص العمل من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، والعمل على تشغيل الشباب عبر اكتتاب 132 موظفًا (إداريين مدنيين) و54 تقنيا عاليًا في مجال المعلوماتية، كما لجأت إلى عدة مقاربات مبتكرة ومبادرات لدمج بعض العاطلين عن العمل لاسيما عبر منح قطع أرضية مستصلحة لعدد من حملة الشهادات مع استحداث 1500 فرصة عمل في إطار إعادة تنظيم قطاع الأمن الخصوصي، ومن أهم ما عمدت إليه المرحلة الثالثة في مجال العمل تضمن فتح باب للقروض لدمج أكثر من 2500 حرفة مدرة للدخل (قرض بمبلغ مليار ونصف المليار أوقية، منحة بمبلغ قدره 800 مليون أوقية، قدمتها الكويت، وقرض بمبلغ 600 مليون أوقية، قدمه البنك الإفريقي للتنمية) عبر شبكة صناديق الادخار والقرض، ويوضح الجدول رقم (15) فرص العمل التي تم خلقها في هذا المجال (التوظيف في موريتانيا) خلال المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر على المستوى الوطني.

جدول رقم (15)
فرص العمل التي تم خلقها في مجال التوظيف في موريتانيا للفترة من (2011-2015)

القطاع	فرص العمل	النسبة المئوية
الوظيفة العمومية	1428	7.35
المعادن	2744	13.62
الصيد	1200	6
البناء والأشغال العامة	226	1.12
الزراعة	9375	46.55
البيئة	644	3.19
المواصلات	800	4
الخدمات والتجارة	617	3
التعليم	250	1.24
التشغيل الذاتي	2500	12.41
فرص مختلفة	300	1.48
المجموع	20138	100

Source: Ministère des affaires économiques et du développement ,rapport sur le 3eme plan d'action du cadre stratégique de lutte contre la pauvreté (2011-2015), Nouakchott 2012, p 28.

ويتبين من الجدول السابق أن الوظائف التي تم خلقها خلال فترة البرنامج بلغت 20138 وظيفة، لكنها تتفاوت في أهميتها من قطاع لآخر، فقد استوعبت الزراعة (46.55%) من مجموع الوظائف وهو ما يؤكد أهمية هذا القطاع بحيث يعدّ هو المشغل الأساسي للعاطلين عن العمل في دولة مثل موريتانيا، وربما يمكن إرجاع هذه الفرص في قطاع الزراعة من بين أمور أخرى إلى أن الدولة قامت باستصلاح بعض الأراضي على ضفة نهر السينغال ووزعتها على حملة الشهادات العاطلين عن العمل[43]، ثم يأتي قطاع المعادن بنسبة قدرها (13.62%) من مجموع الوظائف، ويعود ذلك إلى التوسع في الاستكشافات والتنقيب المرتبط بهذا القطاع، ثم يأتي التشغيل الذاتي بنسبة قدرها (12.41%) من مجموع الوظائف ويعرف التشغيل الذاتي بأنه الأفراد يشتغلون على إمكانياتهم الخاصة إما في مزارعهم أو محلاتهم التجارية، أو

إمكانياتهم بصورة عامة، وبعد ذلك يأتي قطاع الوظيفة العمومية بنسبة قدرها (7.35%)، ويمكن تفسير ذلك بأهمية قطاع الوظيفة العمومية بكونه هو المشغل الأساسي وتكون وظائفه دائمة.

ب - النتائج المتحققة في المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر:

تحقق الهدف الأول للتنمية ضمن أهداف الألفية والمتمثل في تخفيض نسبة الفقر المدقع والجوع، لكنه يمكن القول بأن التطور الحاصل في مجال تراجع الفقر المدقع كان بطيئا في العام 2008، ولكنه عرف تسارعا بعد ذلك حيث وصل إلى (31%) في سنة 2014 ليصل تقريبا إلى الهدف المحدد بـ (28%) في سنة 2015. أما هدف خفض الجوع فقد تحقق بحسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية، كما تحقق هدف تخفيض الفقر المدقع تقريبا والمقدر بـ (16%) في سنة 2014[44].

فلقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي الحقيقي (4.5%) خلال الفترة (2011-2015)، ومن أهم القطاعات التي ساهمت في تحقيق هذا النمو نذكر الأنشطة الاستخراجية، والبناء والأشغال العامة والنقل والاتصالات والخدمات. وقد شهدت تلك الفترة تسجيل أعلى معدل نمو حقيقي بلغ (5.2%)، ومن أهم القطاعات التي ساهمت فيه قطاع البناء والأشغال العامة نتيجة ارتباطه بتطور البني التحتية التي ارتفع الاستثمار العمومي فيها من (23%) من الميزانية العامة للدولة في عام 2009 إلى (43%) في عام 2015، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار خامات الحديد والنحاس والذهب في الأسواق الدولية، وكذلك نمو قطاع الصيد الذي بلغ (6.3%).

كما ويعدُّ القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي ساهمت في تحريك النمو الاقتصادي، حيث مثل في المتوسط (31%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2015، بمعدل نمو لهذا القطاع قدره (2.7%) خلال الفترة بالرغم من التقلبات غير المنتظمة نتيجة للأداء الضعيف الناجم عن العوامل المناخية. وقد خلق هذا القطاع فرص عمل لنحو (28%) من القوي العاملة في عام 2013[45]، بينما بلغ متوسط الأنشطة الاستخراجية (12.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بمساهمة متوسطة في النمو الحقيقي بنسبة قدرها (0.8%) خلال الفترة نفسها. في حين مثل قطاع الخدمات نسبة قدرها (33.5%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011-2015)، ويستوعب هذا القطاع نسبة (64.2%) من القوي العاملة[46].

ج - توزيع الدخل القومي في موريتانيا:

يعدّ تطور الناتج المحلي الإجمالي الفردي البعد الكمي للتنمية على الرغم مما يحمله من نواقص. لكنه لا يمكن تصور تنمية بدون نمو، وتشير المعطيات الإحصائية في الحالة الموريتانية إلى أن هذا المؤشر حقق زيادة نوعية في ظل الإطار الوطني لمكافحة الفقر مقارنة بالمراحل السابقة، فخلال الفترة من (2005-2015) ارتفع متوسط الناتج المحلي الإجمالي الفردي من 623 دولارًا للفرد في العام 2005 إلى 1155 دولارًا في العام 2015، وهي أعلى قيمة وصل إليها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما شهد هذا المتوسط انخفاضًا ليصل إلى 924 دولارًا للفرد في العام 2009 مقارنة بالعام 2010، حيث كان متوسط نصيب الفرد 1080، ونفس الحال في حالة المقارنة ما بين العامين (2014-2015)، حيث شهد العام 2015 انخفاضاً ليكون نصيب الفرد 1155 دولارًا مقارنة بالعام 2014، والذي كان مرتفعًا فيه نصيب الفرد حيث كان 1216دولارًا للفرد، وعلى ذلك يوضح الجدول رقم (16) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في موريتانيا.

جدول رقم (16)
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في موريتانيا للفترة (2005-2015) المبلغ بالدولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
متوسط دخل الفرد	623	884	902	1104	924	1080	1180	1110	1153	1216	1155

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة (2010، 2012، 2013، 2016)، ص22، ص37.

ويتضح من خلال الجدول السابق أن متوسط نصيب الفرد تزايد خلال بعض السنوات بشكل منتظم (2005، 2006، 2007)، إلى أن ارتفع في العام 2008 حيث بلغ 1104 دولار، ويرجع ذلك نتيجة لارتفاع المبالغ التي حصلت عليها موريتانيا من عائدات البترول في ذلك العام نتيجة لتسوية المشاكل التي كانت قائمة بين الدولة الموريتانية وشركة وود صايد الأسترالية التي تشرف على إنتاج النفط في موريتانيا، لكنه شهد تراجعًا بنسبة (16.5%) في العام 2009[47]، ويرجع ذلك نتيجة للأزمة المالية العالمية في العام 2008، حيث أدى ذلك إلى تراجع عائدات بعض القطاعات لاسيما قطاع النفط، كما شهد تزايدًا خلال العامين (2010، 2011) على التوالي، يعود ذلك إلى التوسع في مجال الاستكشافات في بعض المعادن مثل الحديد والنفط، وقد تراجع متوسط نصيب الفرد في موريتانيا خلال العامين (2012، 2015) مقارنة بالأعوام السابقة لكل منهما، ويمكن إرجاع ذلك إلى تراجع أسعار بعض المواد الأولية في السوق العالمية وبخاصة خامات الحديد التي تعدّ من أهم الصادرات الموريتانية.

ثالثًا: الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في اليمن وموريتانيا:

تعدّ الحماية الاجتماعية حقًا من حقوق المواطن والتي تمنحها له الدولة عبر حزمة من آليات التضامن الاجتماعي من منطلق العدالة والإنصاف، كما يُنظر إليها كأداة أساسية في البلدان ذات الدخل المنخفض كموريتانيا، وذلك لحماية الفئات الأكثر فقرًا في حالات الأزمات ولتراجع الفقر ودعم مسار تنموي اجتماعي واقتصادي، وتغطي الحماية الاجتماعية العديد من الأبعاد المكملة بعضها لبعض كالدفاع عن الحقوق والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي والديمقراطية والأمن، كما تشكل جزءًا مهمًا من الجهود الرامية إلى تخفيف الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والغذائية ومنع حدوث صدمات أخرى.

أ - الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في اليمن:

ساعدت المساعدات التي قدمها البنك الدولي وغيره من الشركاء للمؤسسات المحلية، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، في بناء جزر للتميز في التقديم الفعال للخدمات على المستوى المحلي، ويقوم البنك وغيره من وكالات التنمية الإقليمية والثنائية والدولية بتمويل مساندة الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بصرف ما يقرب من 1.67 مليار دولار في مشروعات في أكثر من 13000 قرية و3700 حي من أحياء المدن بالمناطق الأشد فقرًا بمحافظات الجمهورية اليمنية الإحدى والعشرين.وفي المدة من 1996 وحتى 2015، نفذ برنامج الأشغال العامة 5،149 مشروعًا في نحو 11200 قرية و1300 حي من أحياء المدن بمبلغ إجمالي يُقدَر بنحو 648 مليون دولار، مما عاد بالنفع على حوالي 18.9 مليون شخص بأنحاء البلاد، وتعد أبرز استثمارات الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجالات التعليم، والمياه، والطرق، والنقد في مقابل العمل، والزراعة، وتنمية منشآت الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر، في حين كانت أعلى استثمارات برنامج الأشغال العامة في التعليم، وتوفير مياه الري، والطرق المحلية، وتوليد الدخل المحلي، وخلقت تلك المشاريع على مر السنين فرصًا للتوظيف واكتساب الدخل وأصول اقتصادية للملايين من أشد السكان فقرًا باليمن[48].

كما وفر الصندوق الاجتماعي للتنمية ما يُقدَر بنحو 70 مليون شخص/يوم من العمل، كما وفر برنامج الأشغال العامة وظائف مؤقتة لحوالي 31.2 شخص/يوم من العمل، وهو ما تطلب تخصيص ما لا يقل عن (30%) من التكلفة الإجمالية لمشروع الأجور والرواتب، ويتمتع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة بالقدرة على إحداث أثر كبير في الاقتصاد اليمني. كما استمر الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، وإلى حد ما صندوق الرعاية الاجتماعية، في الوصول إلى المستفيدين باليمن وتقديم نتائج جيدة حتى أثناء الصراع، وكان من أبرز سمات عمل تلك الجهات الاستفادة من جماعات المستخدمين على مستوى المجتمعات المحلية التخطيط والإدارة والإشراف، كما يبدو جليًا من التجربة الحديثة لليمن أن مؤسسات الاحتواء الاجتماعي تستمر حتى أوقات الصراع في تقديم خدماتها لاسيما للفقراء.

ومن أبرز ما استفادت منه الأسر اليمنية من خلال الهجرة والتحويلات، فقد كانت التحويلات بمثابة المصدر المهم لدخل العديد من الأسرة اليمنية، لاسيما المناطق الريفية، فعلى المستوى الوطني كان لدى (8%) من الأسر اليمنية في العام 2014 على الأقل فردًا واحدًا من أفراد الأسرة الذين هاجروا خارج البلاد، وخلال الفترة نفسها كان (4%) لديهم نفس متوسط عدد العائدين، ويُعد أغلبهم من الريف، وفي جميع أنواع الأسر المعيشية، كان عدد أفراد الأسرة داخل الأسرة المعيشية الذين هاجروا إلى الخارج أكبر في المتوسط من عدد الأشخاص الذين عادوا، مما يشير إلى تدفق المهاجرين إلى الخارج، حيث شكلت التحويلات نسبة كبيرة من إجمالي تحويلات الاستهلاك التي تلقتها من خارج اليمن، والتي تمثل نسبة (46%) من إجمالي نفقات الأسرة، حيث تأتي الغالبية العظمى من التحويلات بنسبة (93%) من زوج أو أطفال، وقد استمدت نسبة (24%) أخرى من إجمالي نفقات الأسر التي ترأسها نساء من عمليات نقل داخل اليمن، حيث جاء (66%) من هذه التحويلات من زوج أو أطفال، وبالنسبة للأسر الريفية، شكلت التحويلات من الخارج الداخل نسبة (34% - 13%) من مجموع النفقات، على التوالي، وكانت التحويلات من الأقارب في الخارج أكبر مصدر للتحويلات الخاصة، ويوضح الجدول رقم (17) نسبة التحويلات على مستوى جنس رب الأسرة، وكذلك القطاع الريفي والحضري، وعلى النحو التالي.

جدول رقم (17)
التحويل داخل وخارج اليمن وفقًا لجنس رب الأسرة والقطاع الحضري والريفي للعام 2014

البيان	جنس رب الأسرة			القطاع	
	إناث	ذكور	وطني	حضري	ريفي
الهجرة:					
هجرة الشخص خارج اليمن	0.193	0.075	0.084	0.06	0.095
عدد الأشخاص الذين هاجروا	1.206	1.316	1.296	1.536	1.231
عودة شخص من داخل اليمن	0.019	0.039	0.038	0.017	0.047
عدد الأشخاص العائدين لليمن	1.022	1.246	1.237	1.434	1.205
التحويلات داخل اليمن:					
تلقي التحويلات	0.199	0.105	0.112	0.097	0.119
حصة التحويلات الواردة من إجمالي الإنفاق	0.243	0.117	0.134	0.156	0.127
حصة التحويلات الواردة من الزوج/ الأطفال	0.662	0.527	0.546	0.286	0.637
إرسال التحويلات	0.26	0.052	0.05	0.078	0.038
التحويلات خارج اليمن:					
تلقي التحويلات	0.423	0.155	0.176	0.148	0.188
حصة التحويلات الواردة من إجمالي الإنفاق	0.458	0.28	0.315	0.249	0.337
حصة التحويلات الواردة من الزوج/ الأطفال	0.932	0.718	0.759	0.617	0.808
إرسال التحويلات	0.01	0.007	0.007	0.01	0.006

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام نظام فحص الأمتعة للعام 2014.

ويتبين من الجدول السابق كيفية تفاوت انتشار التحويلات وأهميتها عبر الأرقام الإجمالية للسكان وصافي الإنفاق[49]، بحيث تراوحت نسبة السكان الذين يعيشون في أسر تتلقى مالاً يقل عن بعض مبالغ التحويلات الخاصة بين (20% ، 36%) عبر العشريات، حيث يتلقى (27%) في المتوسط من التحويلات من داخل اليمن أو خارجه عمومًا.

كما تشير النتائج إلى حدوث حالات أكثر فقرًا إلى حد ما، حيث يظهر أنّ أفقر عشرية هي أعلى حصة سكانية تستفيد من التحويلات المالية، حيث شكلت هذه التحويلات الخاصة نسبة كبيرة من استهلاك الأسر المعيشية، أي ما يعادل (70%) تقريبًا بالنسبة لأسعار العشرية الأدنى، وعلى الرغم من أن (27%) في المائة من المصروفات كانت تعزى إلى التحويلات المالية في المتوسط، إلا أنها انخفضت إلى (3%) فقط عند النظر في إجمالي مجموع السكان باليمن، وهذا ما سوف يوضحه الجدول رقم (18)، وعلى النحو التالي.

جدول رقم (18)
التحويلات الواردة كنسبة من الإنفاق الأسري للعام 2014

صافي العشرية			إجمالي العشرية		
التحويلات كنسبة من النفقات			التحويلات كنسبة من النفقات		
المستفيدين	الكل	حصة تلقي التحويلات	المستفيدين	الكل	حصة تلقي التحويلات
0.67	0.18	0.363	0.486	0.043	0.208
0.21	0.026	0.255	0.5	0.065	0.262
0.201	0.02	0.227	0.288	0.034	0.254
0.17	0.018	0.295	0.302	0.031	0.282
0.177	0.019	0.27	0.24	0.028	0.295
0.123	0.01	0.281	0.221	0.026	0.31
0.089	0.008	0.76	0.205	0.026	0.306
0.099	0.009	0.283	0.164	0.21	0.304
0.08	0.006	0.25	0.144	0.013	0.262
0.068	0.005	0.232	0.146	0.014	0.251
0.269	0.03	0.273	0.269	0.03	0.273

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي باستخدام نظام فحص الأمتعة للعام 2014.

ب -الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا:

لقد احتلت موريتانيا مكانة الصدارة في النهوض بالحماية الاجتماعية من خلال خطط العمل المتتالية للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، والتي تم إعدادها وتنفيذها بداية من العام 2001، ولم تتضافر الجهود الحكومية جاهدة فيما يخص الحماية الاجتماعية إلا من خلال خطة العمل الاستراتيجية للفترة (2011-2015) كأداة لتوفير أسباب النجاح وتضافر الجهود ضمانة لتحقيق الأهداف الإنمائية، وعلى ذلك فقد التزمت الحكومة بإعداد هذه الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية معتمدة بذلك على قيم التضامن الوطنية ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وحقوق المواطن تتضمن رؤية وآفاقًا بعيدة المدى لقيام منظومة متجانسة ومندمجة للحماية الاجتماعية مع التركيز على الأهداف وأولويات العمل والآليات التي تضمن اتخاذ إجراءات متميزة عبر برامج عمل تنظم مجموعة من المحاور ذات الأولوية[50].

وعلى الرغم من النجاحات المسجلة في محاربة الفقر في موريتانيا والجهود المبذولة في توسيع الخدمات الأساسية يظهر تحليل نتائج المسح الدائم حول الظروف المعيشية حالة تتسم بانتشار الفقر بنسبة (2/5) من الموريتانيين، واستمرار الفقر الشديد بالنسبة لربع السكان

ووجود تباينات كبيرة، وبخاصة بين الريف والحضر، وبين الولايات والمقاطعات، ولهذه التباينات تأثيرات مهمة فيما يتعلق باستهداف برامج الحماية الاجتماعية التي ترمي إلى الحد من هشاشة أوضاع الأسر، بحيث لا يسير العمل على تخفيف الفقر والفقر الشديد بنفس الوتيرة فاستمرار شدة الفقر يعكس عدم تحسن ظروف عيش السكان الأفقر، وفي الوقت نفسه تزداد نسبة الفقر في الريف جاعلة سكان المناطق الريفية أكثر تعرضًا لجميع أنواع الأخطار، وبالتالي فهي الأكثر احتياجًا للحماية الاجتماعية لتأمين حياتهم من خلال شبكات التأمين الاجتماعية[51]، وفي هذا الصدد تتباين المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالصحة والتغذية والتعليم والسكن أو الماء والصرف الصحي، مما يتجسد في أشكال مختلفة من الحرمان الاجتماعي بحسب الإطار التصوري لمفهوم الفقر غير النقدي، ويوضح الجدول رقم (19) مؤشرات الهشاشة بحسب مستوى الفقر والوسط والجنس للعام 2011، وعلى النحو التالي.

جدول رقم (19)
مؤشرات الهشاشة حسب مستوى الفقر والوسط والجنس للعام (2011)

خميس الفقر	خميس أول	خميس ثاني	خميس ثالث	خميس رابع	خميس خامس	وطني
النفاذ إلى الخدمات						
تمدرس خام ابتدائي	72.4	89.2	95.7	102.4	106.6	90.9
تمدرس خام ثانوي	12.9	19.4	23.7	37.8	71.4	30.6
محو أمية	38.8	51.5	51.5	69.8	77.6	61.5
صحة (5كلم)	52.3	57.9	58.6	75.9	86	67.3
ماء شرب	30.1	46.3	52.5	74.2	87.4	61.8
كهرباء	3.7	14	17.9	37.6	60.8	30.7
مراحيض	25.5	38.1	46.3	64.3	79.3	54.2
الوفيات						
وفيات أطفال	89.2	82.7	69.9	74.9	57.4	77
وفيات أطفال ورضع	144	nd	nd	nd	87	122
نسبة وفيات الأمهات	nd	nd	nd	nd	nd	686
الصحة الإنجابية						
استخدام موانع الحمل	1.5	3.4	7.5	13.9	19	9.3
علاجات ما قبل الولادة	52.9	66.9	82	89	93.5	75.4
ولادات تحت الإشراف الصحي	20.5	40.6	70.6	90.3	95.1	60.9
الحماية						
تسجيل الولادات	28.2	42.1	62.3	75.6	82.7	55.9
عمل الأطفال (5-14) سنة	24.1	17.4	7.2	4.5	2.7	16.4
الزواج المبكر قبل (18) سنة	54.7	50.7	46.1	40.7	30.5	43.4
تعدد الزوجات	7.4	9.5	14.8	11.5	10.7	10.7
تشويه الأعضاء التناسلية النسوية	96.3	89.9	77.1	59.6	48.9	72.2
أطفال معوقون (2-9) سنوات	22.5	20	20	20	21.2	20.8
الوسط/الجنس/الولاية	ريفي	حضري	ذكور	إناث	نواكشوط	الحوض الشرقي
النفاذ إلى الخدمات						
تمدرس خام ابتدائي	79.6	108.5	88.4	93.5	110	77.9
تمدرس خام ثانوي	12.8	53.5	32.9	28.4	27.4	11.2
محو أمية	50.3	73.3	70.3	54.4	74.8	53.9
صحة (5كلم)	55.6	86.5	n.d.	n.d.	98.2	54.3
ماء شرب	36.5	95.8	62	61.3	99.4	39.1
كهرباء	1.2	70.3	34.1	23.2	75.7	4.8
مراحيض	31.7	85.2	56.7	48.8	87.3	16.7
وفيات						
وفيات أطفال	79.9	72.3	86.4	67.2	68.5	90.7

خميس الفقر	خميس أول	خميس ثاني	خميس ثالث	خميس رابع	خميس خامس	وطني
وفيات أطفال ورضع	127.2	113.6	134.8	108.4	106.9	146.9
نسبة وفيات الأمهات	n.d	n.d	n.s.p	n.s.p	n.d	n.d
الصحة الإنجابية						
استخدام موانع الحمل	4	15.8	n.s.p	n.s.p	18.2	2.7
علاجات ما قبل الولادة	66.1	88	n.s.p	n.s.p	90.6	49.3
ولادات تحت الإشراف الصحي	38	92.5	n.s.p	n.s.p	97.3	28.9
الحماية						
تسجيل الولادات	42.3	75	56.6	55.2	77.8	21.3
عمل الأطفال (5-14) سنة	21.2	9.3	18.2	14.6	7.8	17.4
الزواج المبكر قبل (18) سنة	49.6	37	n.s.p	n.s.p	33.5	53.1
تعدد الزوجات	9.8	11.9	n.s.p	n.s.p	13.2	2.7
تشويه الأعضاء التناسلية النسوية	84.1	59.7	n.s.p	n.s.p	54.8	94.4
أطفال معوقون من (2-9) سنوات	19.6	22.8	21.1	20.5	26.7	24.5

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادي: اليونيسيف (2011)، تحليل أوضاع الأطفال والنساء في موريتانيا 2010.

ويوضح الجدول السابق تأثير العوامل الثلاثة الرئيسية مستوى الفقر، الوسط الجغرافي والنوع على مؤشرات الهشاشة من خلال وضعية الأطفال والنساء في موريتانيا إلى استمرار هذه التباينات التي تزيد وتتحكم في هشاشة مختلف الفئات الاجتماعية[52]، وتظهر المعطيات المتوفرة أنه توجد عوامل تفسيرية مشتركة لأكثرية هذه الاختلالات تتضمن مستوى الفقر الذي يظهر من خلال أجزاء الإنفاق الخمسة، والنوع، ومستوى التعليم، ووسط الإقامة، والفئة الاجتماعية والإثنية، ونوع الأسرة، والولاية.

كما أن العلاقة القوية القائمة بين الفقر النقدي والانحراف الاجتماعي تبين بجلاء أن هناك حاجة ماسة للقيام بجهود منسقه في مجال التنمية الاجتماعية المندمجة وتحسين النفاذ إلى جميع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وتنفيذ برامج تكميلية للحماية الاجتماعية لفئات السكان الأكثر فقرًا، وعليه فقد تم حصر المجموعات الهشة للفترة (2006-2015)[53]، فلقد سبق أن قُيم في موريتانيا تحديد المجموعات المستهدفة انطلاقا من تحليل الهشاشة الاجتماعية وتطورها، بحيث تتوفر القدرة على مواجهة الأخطار، وفي موريتانيا يتماشى تمامًا توزيع الهشاشة والجماعات الهشة مع توزيع الفقر وتوجد الأكثرية لهذه المجموعات في الريف والأحياء الهامشية للمدن الكبرى، لكن أحوال هؤلاء غير معروفة بشكل دقيق والمجموعات الهشة الرئيسة التي تم تحديدها هم الفقراء بصفة عامة وخصوصًا الأشخاص الذين يوجدون في وضعية الفقر الشديد وهم: (العاطلون عن العمل والمتقاعدون، المشتغلون الصغار، النساء بصفة عامة وربات الأسر بصفة خاصة، الشباب والأطفال بصفة عامة وأصحاب الوضعيات الصعبة بصفة خاصة، الأشخاص المعوقون الذين يمثلون (5%) من السكان بنسبة تمدرس لا تزيد على (5%)، المنكوبون وضحايا الحوادث والكوارث، السجناء بصفة عامة وخاصة النساء والأطفال، المهمشون والمقصيون، المسنون، المهاجرون، أصحاب الأمراض المزمنة)[54].

ومما لاشك فيه أن إحدى معوقات هذا النوع من التصنيف تتمثل في غياب المعايير الموضوعية التي تمكن من تحديد الهشاشة مما يؤدي إلى اختلاط المجموعات الفئوية من النساء والأطفال مع مجموعات محددة على أساس مؤشرات الفقر كالأشخاص الموجودين في وضعية الفقر الشديد، وأن إدخال مجموعات فئوية قد لا تكون بالضرورة أكثر هشاشة من مجموعات أخرى، فهل ينبغي أن نحتسب جميع المتقاعدين ضمن من هم أكثر هشاشة، ومن كل ذلك فإن تحديد أهداف البرامج الخاصة يبقى عملاً دائم الصعوبة،

وهذا ما يجعله تحديًا رئيسيًا من تحديات استراتيجية الحماية الاجتماعية[55].

نتائج الدراسة وتوصياتها:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات يمكن إيضاحها على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

- إن التجربة الحديثة للجمهورية اليمنية تبين أنه حتى في فترة الصراع التي بدأت منذ العام 2011 استمرت مؤسسات الاحتواء الاجتماعي في توفير الخدمات وخاصة للفقراء.
- تتسم مؤسسات الدولة في اليمن بالقدرة على الصمود من أجل الإصلاح الاقتصادي، مما يعني ضرورة استمرار البنك الدولي في تعزيز الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.
- واصل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة في اليمن تحقيق نتائج جيدة حتى خلال أوقات الصراع، وذلك على مستوى المجتمع المحلي في التخطيط والإدارة والإشراف، ويرجع نجاح هذه المؤسسات في جزء كبير منه إلى الاستقلال النسبي وأنظمة الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد حول أدائها.
- أسهم البنك الدولي بشكل فاعل في حشد التمويل على نطاق واسع لمشروع عدن، وتعز، وصنعاء، وصعدة من خلال برنامج طرق الوصول الريفية، منذ العام 2011، كما نجح في قطاع التعليم ومياه الشرب والصرف الصحي وإدارة المياه بشكل وثيق مع الشركاء الرئيسيين، والذي بدأ بمساندة من البنك الدولي في العام 2001.
- ساهمت الاستراتيجية التنموية للإصلاح في تحقيق بعض الإصلاحات الضرورية لمواصلة الاقتصاد الوطني لمسيرته التنموية والمساهمة في تمويل التنمية والتخفيف من حدة الفقر في موريتانيا.
- ساهمت الاستراتيجية التنموية للإصلاح في الحد من اتساع رقعة الفقر في المناطق الريفية حتى بقي مرهونًا بتطور قطاعي الزراعة وتربية المواشي في موريتانيا.
- تمكن الاقتصاد اليمني والموريتاني من تجنب الكثير من الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها معظم الدول العربية وبخاصة عقب ثورات الربيع العربي 2011م.
- اعتمد الاقتصاد الوطني اليمني والموريتاني على المصادر الخارجية لتمويل برامجه التنموية.
- نمو قطاعات البناء والأشغال العامة والنقل والمواصلات والتجارة والمطاعم والفنادق، والتي ساهمت في انتظام معدلات النمو الاقتصادي حتى زادت بنسبة (4.5%) في العام 2015.
- ساهمت البرامج الإصلاحية في موريتانيا لانخفاض معدل الفقر من (42%) في العام 2008 إلى (31%) في العام 2014.
- ارتفاع الاستثمار العمومي في موريتانيا في البني التحتية من (23%) من الميزانية العامة للدولة في العام 2009 إلى (43%) في العام 2015.

ثانيًا: التوصيات:

- إعداد استراتيجية وطنية متكاملة وجادة لتنفيذ الأهداف الإنمائية مع تخصيص نسب فاعلة من الموازنة العامة لتحقيق الأهداف.
- المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني ودعمه لتحقيق دوره التنموي مع الحكومة.
- إعداد وتنفيذ استراتيجية تعليمية فاعلة ذات فلسفة تربوية وطنية تعمل على مكافحة الأمية ورفع مستوى التعليم وتحسين أدواته وربطه باحتياجات السوق.
- إيجاد الضمانات الكافية لتفعيل المساعدات والقروض والموارد المحلية والرقابة على أدائها.

- العمل على توفير واستكمال البنية التحتية السليمة والمخططة للعمل والتغطية للخدمات الأساسية المطلوبة لمدد زمنية عديدة.
- العمل على توفير أكبر قدر من فرص العمل للقضاء على البطالة من خلال البرامج والمؤسسات الحكومية وتشجيع القطاع الخاص الوطني ودعمه وتوجيهه ودعم المشاريع الصغيرة وتوفير البيئة الاستثمارية.
- أن تعمل الحكومة على توفير المناخ السياسي والأمني والديمقراطي وتجسيد الحقوق والحريات وبإرادة حقيقية وبشراكة مع كافة الأطراف السياسية والاجتماعية وتفعيل العدالة الاجتماعية.

هوامش

(1) ابن منظور، معجم لسان العرب، 2مج، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، ص534.

(2) Ansel m. sharp, economics of social issues, published by IRWIN

(3) الأسكوا، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، دار النهضة العربية، 1999، ص44.

(4) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، ص19.

(5) أنظر في ذلك: www.Islamonlin.net, 2003.

(6) فريد كورتل، الفقر، مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد الثاني، 2003، ص182.

(7) عدنان داود العذاري، دائرة الفقر المفرغة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص53.

(8) محمد محمود العلوجني، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص18.

(9) محمد محمود العلوجني، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، مرجع سابق، 2010، ص19.

(10) بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد (2)، 2003، الجزائر، ص206.

(11) سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة: العدد 32: 2 (يناير) 2007 .WWW.ULUM.NL

(12) عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة ففي التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص13.

(13) Campbeil R. and stanley, economics problem a, 1993, p. 658.

(14) عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة ففي التنمية، المرجع السابق، 2000، ص156.

(15) يعتمد إحصاء عدد الفقراء إلى خط الفقر الوطني بالجمهورية اليمنية والمحدد بمبلغ 10.913 ريالاً بما يعادل خمسون دولارًا للفرد شهريًا بأسعار عام 2014، وعلى أساس تعادل القوة الشرائية يُقدَر هذا الخط بحوالي 3.52 دولار للفرد في اليوم، أي نحو 105.6 دولار للفرد شهريًا.

(16) أنظر في ذلك: التقرير متعدد الوكالات، تقييم أولي للأضرار والاحتياجات لليمن، 2016.

(17) أنظر في ذلك: تقرير الاستقصاء السريع لمنظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء باليمن، 2015.

(18) أنظر في ذلك: تقرير البنك الدولي (الفقر في اليمن)، 2017، ص14.

(19) أنظر في ذلك: تقرير البنك الدولي استنادًا إلى نظام فحص الأجور للعامين (2005 -2006) للعام 2014.

(20) أنظر في ذلك: تقرير البنك الدولي للعام 2014، ص22.

(21) أنظر في ذلك: تقرير البنك الدولي استنادًا إلى نظام فحص الأمتعة لعام 2014، ص35.

(22) المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا 2004، نواكشوط، 2006، ص13.

(23) المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا 2014، نواكشوط، 2016، ص15.

(24) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سابق، 2001، ص103.

(25) Office National de la Statistique; Profil de Pauvreté de le Mauritanu 2009, p. 50.

(26) المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا 2004، مرجع سابق، ص27.

(27) محمد عبد الرحمن اليماني، "خطوط الفقر من الناحية النظرية"، ورقة عمل دراسة قياس مستويات المعيشة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص33.

(28) محمد أحيد ولد اسلم، الفقر في مدينة نواكشوط (دراسة تحليلية)، بحوث اقتصادية عربية، العدد (53، 54)، القاهرة 2011، ص52.

(29) فان دي وال، دومينيك، "الفقر والتحويلات في اليمن"، سلسلة أوراق عمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 30، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2002.

(30) أنظر في ذلك: تحسين مشروعين في قطاع الصحة بمساعدة من اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية بعد رفع تعليق عمليات الصرف جزئيا لهذين المشروعين بشكل استثنائي، 2014.

(31) أوليفييري، .S، كولينيكوف، .S، راديا‌كن، .S، لوكشين، M، نارايان، A أند سانشيز -بارامو، " .C محاكاة التأثيرات التوزيعية للديناميات الكلية: النظرية والتطبيقات". البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2014.

(32) أوليفييري، .S، محاكاة التأثيرات التوزيعية للديناميات الكلية: النظرية والتطبيقات". البنك الدولي، واشنطن العاصمة، مرجع سابق، 2014.

(33) محمد عبد الرحمن اليماني، "خطوط الفقر من الناحية النظرية"، مرجع سابق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص38.

(34) أنظر في ذلك: تقرير البنك الدولي (الفقر في اليمن)، 2015، ص14.

(35) أنظر في ذلك: تقرير البنك الدولي (الفقر في اليمن)، 2017، ص14.

(36) Ministère des affaires économiques et du développement, évaluation de la 1ere phase du cadre stratégique de lutte contre la pauvreté (2000 -2010), Nouakchott 2011, p. 25.

(37) Banque Central de Mauritanie , Rapport annuel de 2009, P. 26.

(38) Banque Centrale de Mauritanie, Rapport annuel de 2008 , P 15.

(39) Ministère des affaires économiques et du développement, évaluation de la 2eme phase du cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, Nouakchott 2010, p. 60.

(40) Ministère des affaires économiques et du développement, évaluation de la 2eme phase du cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, Nouakchott 2010, p. 60.

(41) Ministère des affaires économiques et du développement ,rapport sur le 3eme plan d'action du cadre stratégique de lutte contre la pauvreté (2011-2015), Nouakchott 2012, p. 7.

(42) Ministère des affaires économiques et du développement ,rapport sur le 3eme plan d'action du cadre stratégique de lutte contre la pauvreté (2011-2015), op.cit , p. 9.

(43) Ministère des affaires économiques et du développement ,rapport sur le 3eme plan d'action du cadre stratégique de lutte contre la pauvreté (2011-2015), op.cit, p 28.

(44) وزارة الاقتصاد والمالية، الإستراتجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2016 -2030)، المجلد الأول، نواكشوط 2016، ص24.

(45) المكتب الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن، نواكشوط 2013، ص13.

(46) المكتب الوطني للإحصاء، نتائج المسح الدوري حول الظروف المعيشية 2014، نواكشوط 2016.

(47) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص22.

(48) أنظر في ذلك: تقرير الاستقصاء السريع لمنظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء باليمن، 2015.

(49) تحسب العشائر السكانية من خلال ترتيب السكان إلى عشرية وطنية حسب نصيب الفرد من نفقات الأسر المعيشية، وعليه فإن العشائر قابلة للمقارنة بين سكان المناطق الريفية أو الحضرية أو الوطنية للعام 2014.

(50) وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا، اليونيسيف، 2013.

(51) وزارة الشؤون الاقتصادية، اليونيسيف (2011)، تحليل أوضاع الأطفال والنساء في موريتانيا عام 2010.

(52) وزارة الشؤون الاقتصادية، اليونيسيف (2011)، تحليل أوضاع الأطفال والنساء في موريتانيا عام 2010.

(53) وزارة الصحة 2005، البرنامج الوطني للصحة والعمل الاجتماعي للفترة (2006– 2015).

(54) موريتانيا، وزارة الصحة (2005)، الخطة الوطنية للصحة والعمل الاجتماعي للفترة (2006 – 2015) إضافة إلى مذكرة د. ولد جدو، حول مسار إعداد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.

(55) واطسون وافاه ولد إبراهيم، دراسة حول الحماية الاجتماعية في موريتانيا، تحليل الوضع وتوصيات عملية، 2010، ص23.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ - الكتب:

- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة 1994.
- عدنان داود العذاري، دائرة الفقر المفرغة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
- واطسون وافاه ولد إبراهيم، دراسة حول الحماية الاجتماعية في موريتانيا، تحليل الوضع وتوصيات عملية، 2010.

ب - الدراسات:

- أوليفييري، .S، كولينيكوف، .S، راداكن، .S، لوكشين، M، نارايان، Aأند سانشيز -بارامو، " .Cمحاكاة التأثيرات التوزيعية للديناميات الكلية: النظرية والتطبيقات". البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2014.
- عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة ففي التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- فان دي وال، دومينيك، "الفقر والتحويلات في اليمن"، سلسلة أوراق عمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 30، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2002.
- فريد كورتل، الفقر - مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد الثاني، 2003.
- محمد أحيد ولد اسلم، الفقر في مدينة نواكشوط، دراسة تحليلية، بحوث اقتصادية عربية، العدد (53، 54)، القاهرة، 2011.
- محمد عبد الرحمن اليماني، "خطوط الفقر من الناحية النظرية"، ورقة عمل دراسة قياس مستويات المعيشة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.

- محمد محمود العلوجني، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

ج- التقارير:

- البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2007.
- تقرير الاستقصاء السريع لمنظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء باليمن، 2015.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2012 حتى 2016.
- تقرير البنك الدولي (الفقر في اليمن)، 2017.
- تقرير البنك الدولي استنادًا إلى نظام فحص الأجور للعامين (2005-2006) للعام 2014.
- تقرير البنك الدولي استنادًا إلى نظام فحص الأمتعة لعام 2014.
- التقرير متعدد الوكالات، تقييم أولي للأضرار والاحتياجات لليمن، 2016.
- المكتب الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن، نواكشوط 2013.
- المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا 2004، نواكشوط 2006.
- المكتب الوطني للإحصاء، ملامح الفقر في موريتانيا 2014، نواكشوط 2016.
- المكتب الوطني للإحصاء، نتائج المسح الدوري حول الظروف المعيشية 2014، نواكشوط 2016.
- وزارة الاقتصاد والمالية، الإستراتجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2016-2030)، المجلد الأول، نواكشوط 2016.
- وزارة الاقتصاد والمالية، الإستراتجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2016-2030)، المجلد الثاني، نواكشوط 2016.
- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريتانيا، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة في موريتانيا، نواكشوط 1997.
- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، ملامح الفقر في موريتانيا 2004، نواكشوط 2004.

ثانيًا: المراجع باللغة الفرنسية:

- Banque Central de Mauritanie , Rapport annuel de 2009.
- Office National de la Statistique; Profil de Pauvreté de la Mauritanie ; Nouakchott 2009.Et 2016.
- Ministère des affaires économiques et du développement, le cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, Nouakchott 2001.
- Ministère des affaires économiques et du développement, évaluation de la 1ere phase du cadre stratégique de lutte contre la pauvreté (2000 -2010), Nouakchott, 2011.
- Ministère des affaires économiques et du développement, document présenté à la table ronde Mauritanienne pour les bailleurs de Fonds, Bruxelles du 22-23 juin organiseé par le Gouvernement 2010.
- Ministère des affaires économiques et du développement, évaluation de la 2eme phase du cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, Nouakchott, 2010.
- Ministère des affaires économiques et du développement, rapport sur le 3eme plan d'action du cadre stratégique de lutte contre la pauvreté (2011-2015), Nouakchott, 2012.

Abstract:

The strategic frameworks to combat poverty in Yemen and Mauritania are based on several main axes aimed at accelerating growth and macroeconomic stability and promoting growth in the economic environment of the poor through the development of human resources and the expansion of basic services to increase the overall capabilities of the country. And are still concerned by countries at the national level through the national strategy targeted for economic development under social protection by focusing on the health sector, education and water, and modernization of infrastructure, giving care The economic development process in Yemen and Mauritania has faced many challenges, such as weak existing infrastructure and underdevelopment in productive structures. Thus, the countries of study at the national level with some economic partners Internal and external programs to combat poverty, which represented the general framework of economic policy, which led to the application of some national policies and strategic frameworks to alleviate poverty under the umbrella of social protection. Period (2004-2015) as a tool to shed light on the reform and economic programs for both Yemen and Mauritania as a case study.